# الاثار القانونية للذكاء الاصطناعي على حقوق الانسان

# في اطار القانون الدولي العام

# Legal implications of artificial intelligence on human rights within the framework of public international law

د. عصام الدين محمد إبراهيم

تاريخ الاستلام:2024-05-13 تاريخ القبول: 2024-08-17 تاريخ النشر: 2024-12-31


## الملخص:

يشكل الذكاء الاصطناعي ( AI ) تحديًا كبيرًا للقانون الدولي، ذلك لأنه يمكن أن يؤثر على العديد من المجالات القانونية، بما في ذلك حقوق الإنسان، والحرب، والمسؤولية المدنية والجنائية، والخصوصية، والأمن السيبراني، اما فيما يتعلق بحقوق الإنسان، يمكن أن يؤدي استخدام الذكاء الاصطناعي إلى انتهاكات لحقوق الإنسان، عندما يتم استخدامه لتحديد هوية الأشخاص دون موافقتهم أو استخدام البيانات الشخصية بطرق غير مشروعة، وفيما يتعلق بالحرب، يمكن للذكاء الاصطناعي أن يساهم في زيادة دقة الأسلحة وتحسين استهداف الأهداف، ولكن في الوقت نفسه، يمكن استخدامها للقيام بأعمال غير قانونية، مثل الهجمات السيبرانية أو الاعتماد على قرارات مبنية على بيانات خاطئة، أما بالنسبة للمسؤولية المدنية والجنائية، فإن استخدام الذكاء الاصطناعي يمكن أن يؤدي إلى تعقيد القضايا المتعلقة بالمسؤولية المدنية والجنائية عندما يتعلق الأمر بالأضرار المتسبب فيها الذكاء الاصطناعي، وفيما يتعلق بالخصوصية، يمكن استخدام الذكاء الاصطناعي لجمع البيانات الشخصية دون موافقة الأفراد، ولكن وعلى الرغم من لك يمكن استخدام هذه التكنلوجيا في حماية خصوصية الأفراد وفيما يتعلق بالأمن السيبراني، وبشكل عام ويمكن اعتبار أن الذكاء الاصطناعي يؤثر على العديد من مجالات القانون الدولي الأخرى، مثل حماية الملكية الفكرية والتجارة الدولية ، حيث يمكن استخدام الذكاء الاصطناعي لتحسين عمليات تسجيل الملكية الفكرية وتحسين الحماية من الانتهاكات، كما يمكن استخدامها أيضًا لتحسين عمليات التجارة الدولية وتوفير طرق أكثر فعالية للتعامل مع المشكلات المتعلقة بالتجارة الدولية .


الكلمات المفتاحية: الذكاء الاصطناعي، القانون الدولي، حقوق الانسان، الأمن السيبرانى.

وترتيبا على ما تقدم فان هذا البحث يتناول هذا الموضوع من خلال:

المبحث التمهيدي: تحقيق التوازن بين الذكاء الاصطناعي وحقوق الانسان.

المبحث الاول: تأثير تكنولوجيا الذكاء الاصطناعي على حقوق الإنسان.

المبحث الثاني: دور المنظمات الدولية والإقليمية في تنظيم حوكمة تكنولوجيا الذكاء الاصطناعي.

## Summary:

**Artificial intelligence (AI) poses a major challenge to international law, because it can affect many legal areas, including human rights, war, civil and criminal liability, privacy, and cyber security. As for human rights, the use of intelligence can Artificial intelligence can lead to human rights violations, when it is used to identify people without their consent or use personal data in illegal ways. With regard to war, artificial intelligence can contribute to increasing the accuracy of weapons and improving the targeting of targets, but at the same time, it can be used to carry out illegal acts. , such as cyber-attacks or relying on decisions based on faulty data. As for civil and criminal liability, the use of artificial intelligence can complicate issues related to civil and criminal liability when it comes to damages caused by artificial intelligence. With regard to privacy, artificial intelligence can be used to collect Personal data without the consent of individuals, but although this technology can be used to protect the privacy of individuals and with regard to cyber security, in general it can be considered that artificial intelligence affects many other areas of international law, such as intellectual property protection and international trade, where it can be used Artificial intelligence to improve intellectual property registration processes and improve protection against infringement. It can also be used to improve international trade processes and provide more effective ways of dealing with problems related to international trade.**


**Keywords: artificial intelligence, international law, human rights, cyber security.**

**In order to the above, this research addresses this topic through:**

**Preliminary topic: achieving a balance between artificial intelligence and human rights.**

**The first topic: The impact of artificial intelligence technology on human rights.**

**The second topic: The role of international and regional organizations in regulating the governance of artificial intelligence technology..**

# مقدمة

من المهم أن يتم النظر إلى الذكاء الاصطناعي من منظور قانوني شامل، وأن يتم التعامل مع التحديات المتعلقة بهذه التكنولوجيا بشكل متوازن ومناسب، بما يحقق الأهداف القانونية والأخلاقية المطلوبة، من أجل ذلك تعمل العديد من المنظمات الدولية والمنظمات الحكومية والمؤسسات الأكاديمية على وضع إطار قانوني مناسب للتعامل مع التحديات المتعلقة بالذكاء الاصطناعي في القانون الدولي،على سبيل المثال تعمل الأمم المتحدة على تطوير مبادئ أخلاقية للذكاء الاصطناعي تهدف إلى تحديد المبادئ الأساسية اللازمة لضمان استخدام الذكاء الاصطناعي، وبشكل مسؤول وأخلاقي، أيضا تعمل مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان أيضًا على دراسة تأثير الذكاء الاصطناعي على حقوق الإنسان ووضع إطار قانوني يضمن حماية حقوق الإنسان في هذا السياق، وعلى المستوى المحلي تعمل الحكومات على تطوير القوانين والأنظمة ذات الصلة لتنظيم استخدام الذكاء الاصطناعي في مختلف المجالات، مثل حماية البيانات الشخصية والأمن السيبراني وتحديد المسؤولية المدنية والجنائية في حالة الأضرار الناجمة عن استخدام الذكاء الاصطناعي، مع الاخذ في الاعتبار أهمية توفير التدريب اللازم للمحامين والقضاة والمسؤولين الحكوميين والمنظمات المجتمعية لفهم التحديات المتعلقة بالذكاء الاصطناعي، وتطبيق القوانين واللوائح بشكل فعال ومناسب، بحيث يمكن للقانون أن يلعب دورًا مهمًا في تحقيق الفوائد المحتملة للذكاء الاصطناعي وتقليل المخاطر المحتملة على الأفراد والمجتمعات.

## أهمية البحث:

تتجلى أهمية البحث في أن تكنولوجيا الذكاء الاصطناعي تتقدم بشكل يدعو للقلق الكبير، فعلى الرغم من المكاسب التي يمكن ان تعود بالنفع على الدول والمجتمعات

والافراد الا انها يمكن ان تشكل في نفس الوقت تهديدا قويا على مختلف القطاعات القانونية الدولية مثل قطاع حقوق الانسان والحق في الامن المعلوماتي او حتى فيما يتعلق بالحروب وتطوريها، الامر الذى يدعو الى بحث ودراسة التحديات القانونية التي يمكن ان تثيرها تكنولوجيا الذكاء الاصطناعي.

**مشكلة البحث**:

تتمثل مشكلة البحث في ان تكنولوجيا الذكاء الاصطناعي نشاط مسموح به لكل الدول، ولكن يجب ان يكون استخدام هذه التكنولوجيا مشروط بعد الاضرار بحقوق دول اخرى او اشخاص اخرين في الوقت الذى يمكن لهذه التكنولوجيا ان تشكل تهديدا قويا على حقوق وحريات الافراد وامن واستقرار الدول في المجتمع الدولي وذلك في حالة اذا ما استخدمت بشكل غير سلمى، فيمكن تأثر سلبا على حقوق الانسان بوجه عام وعلى ان الدول والكيانات الدولية، كما يمكن ان تساعد على تطوير استخدام الاسلحة الامر الى يمكن ان يشكل تهديدا فعليا على امن الدول.

بناء على ما سبق ذكره فان البحث يسعى الى الاجابة على بعض التساؤلات:

١- ما هو مفهوم الذكاء الاصطناعي؟

٢- كيف تؤثر تكنولوجيا الذكاء الاصطناعي على حقوق الانسان وامن المعلومات؟

٣- ما هي الجهود الدولية لمواجهة سلبيات استخدام هذه التكنولوجيا؟

٤- بيان العلاقة بين الذكاء الاصطناعي والفضاء السيبرانى؟

**الدراسات السابقة**:

١- مسيكة محمد، الفضاء السيبرانى وتحديات الامن القومي للدول، مجلة الدراسات القانونية والاجتماعية، المجلد السابع، العدد الرابع، الجزائر، ٢٠٢٢١١٢.

سعت هذه الدراسة الى البحث في التهديدات المترتبة على الفضاء السيبرانى واثره على الامن القومي، في ظل موجة الذكاء الاصطناعي والثورة المعلوماتية الناجمة عن التطور التكنولوجي المتسارع، ونحن من جانبنا نتفق مع هذه الدراسات في انه رغم الأثر الإيجابي للثروة التكنولوجية والفضاء السيبرانى والذي ترتب عليه تغيير معالى الحياة الاجتماعية والسياسية والثقافية للمجتمعات والدول، وتزايد منافعهما وتسهيل سير العلاقات بين الأفراد والمؤسسات، وتوجيه الدول نحو اعتماد الذكاء الاصطناعي فى إدارة مختلف متطلبات الحياة اليومية بنظم الكترونية، إلا أن ذلك لا يعفي تلك النظم والدول وحتى المعلومات وخصوصية الأفراد والمؤسسات من خطر التعرض للاختراق والوصول إلى قواعد البيانات والمعلومات السرية بشكل يصبح معها نشوب الحروب السيبرانية ومخاطر الإرهاب السيبرانى بعواقبها الوخيمة.

٢- محمد الهادي، تأثير الذكاء الاصطناعي وآثاره علي العمل والوظائف، مجلة الجمعية المصرية لنظم المعلومات وتكنولوجيا الحاسبات، المجلد ٢٤، العدد ٢٤، ٢٠٢١.

تكنولوجيا الذكاء الاصطناعي تتطور بسرعة مذهلة مع فوائد جوهرية كثيرة للاقتصاديات والمجتمعات والأفراد، كما تقدم تكنولوجيات الذكاء الاصطناعي عبر القطاعات المختلفة وعد نشر الإنتاجية وابتكار منتجات وخدمات جديدة، ويتطلب إدراك إمكانيات الذكاء الاصطناعي تحقيق هذه الفوائد علي أوسع نطاق ممكن وبأسرع وقت ممكن، مع الانتقال السلس بقدر الإمكان، وعلى الجانب الاخر توصلت هذه الدراسة الى ان استخدام هذه التكنولوجيا تعد من اكبر التحديات التي يمكن ان تواجه حقوق الافراد في العمل الأمن والتساوي في فرص العمل وما يرتبط معها من عدم المساواة المحتمل علي الأقل في المدي القصير، حيث تتأثر العمالة ذات الدخل المنخفض بشكل غير متناسب، كما أن الفوائد لا يتم توزيعها علي نطاق واسع.

**3- Margarita Robles Carrillo, Artificial intelligence: From ethics to law, Telecommunications Policy, Volume 44, Issue 6, July 2020, 101937.**

**AI is the subject of a wide-ranging debate in which there is a growing concern about its ethical and legal aspects. Frequently, the two are mixed and confused despite being different issues and areas of knowledge. : the relationship between artificial and human intelligence and the question of the unitary or diverse nature of the AI. From that theoretical and practical basis, the study of the legal system is carried out by examining its foundations, the governance model and the regulatory bases. According to this analysis, throughout the work and in the conclusions, International Law is identified as the principal legal framework for the regulation of AI.**

**4- Themistoklis Tzimas, Legal and Ethical Challenges of Artificial Intelligence from an International Law Perspective, Law, Governance and Technology Series, Issues in Privacy and Data Protection, Volume 46, 2021.**

**The ambitions of the human race are contradictory, ambivalent often dangerous and most important endless, to explore further the universe, to invent ways to prolong our lives , to make our daily lives easier and more beneficial, to restructure the forms of authority and power, to understand the world inside us and around us, to build more effective and cheaper weapons, to invent devices, to expand individual conscious towards collective forms are some of them.**

**we believe with this research that there is Several challenges may emerge also from the ontological characteristics of AI systems : first of all, what if AGI and ASI outpace us in the sense of AI claiming legal personality before we—humans—decide to attribute it?**

**Once self-awareness is achieved, an AI entity could claim for itself a variety of rights, such as for example political or the equivalent of human rights—a non-human or a post-human version of political rights' movement.21 How should we respond to that? What if AGI and ASI entities are completely indifferent for our legal approaches? How are we going to collectively deal with an intelligent entity which will be demonstrating no interest to claim any rights and to abide by any law? Can we co-exist with an equally or superior intelligent entity, which constitutes the complete "otherness" by showing no interest in our social and legal norms? Such questions or others that cannot be imagined in the present will emerge on the basis of AGI and ASI ontology.**

**We must keep in mind that the characteristics which lead to the attribution of legal personhood, as of now are considered as solely human-centric, regardless of whether we refer to natural or artificial legal personhood. After all, even artificial legal persons are essentially run by humans and exist in order to protect some type of human interests, The human-centrism of the concept of legal personhood is after all proven by the fact that the rights of artificial legal persons are derived from the legal personhood of natural persons, albeit in limited ways.**

**منهج الدراسة**:

**يسعى الباحث الى بيان ماهية تكنولوجيا الذكاء الاصطناعي وتداعياتها في اطار القانون الدولي العام من خلال المنهج التحليلي الوصفي للقواعد القانونية التي تتناول تكنولوجيا الذكاء الاصطناعي.**

# المبحث التمهيدي

## تحقيق التوازن بين الذكاء الاصطناعي وحقوق الانسان

تزايد توثيق الآثار السلبية للذكاء الاصطناعي على حياة الناس، واذا كان التركيز سابقًا بشكلٍ أساسي على الوظائف وعمليات التوظيف والصحة والتعليم، فإنه من المهم أيضًا دراسة الآثار السلبية للذكاء الاصطناعي على حقوق الإنسان، حيث يواصل الذكاء الاصطناعي إعادة تعريف معنى (كونك إنسانًا)، ومع ذلك يتم تجاهل حقوق الإنسان بشكلٍ كبير في حكومة الذكاء الاصطناعي، حيث أن حماية حقوق الإنسان في البيانات والخصوصية وحرية التعبير والمعلومات وعدم التمييز والعمل والحياة والحرية مهمةً لضمان أن تعود حكومة الذكاء الاصطناعي بالفائدة على جميع الأشخاص، بحيث تفرض معاهدات ومبادئ حقوق الإنسان واجباتٍ على الحكومات أن تقوم بالحماية وعلى المنظمات بالامتثال لها، وبشكل عام يجب على المنظمات الدولية والمجتمع المدني والمستثمرين والشركات والحكومات الشروع في ضمان كون حقوق الإنسان أساسًا لتطوير الذكاء الاصطناعي وحكومته، بحيث يجب أن تشمل بعض الجهود مناصرة حقوق الإنسان والدفاع عنها، ووضع العمليات والمعايير ذات الصلة لتنفيذ قانون حقوق الإنسان وإعمال المناقشة الشاملة ووضع سبل الانتصاف ورد الحقوق في حالة حدوث انتهاكات، وفى هذا الإطار فقد طورت الدول الأوروبية من الخدمات الحكومية على الإنترنت والبنية التحتية للاتصالات، وأصبحت الحروب الإلكترونية ركناً اساسياً في الصراعات التي تشكل تهديدا لأداء الحكومات الإلكترونية مما دفع الكثير من الدول بإدخال الحروب السيبرانية كجزء من تنظيمها العسكري، ضمن نطاق استخباري وتجسسي لدعم الوحدات العسكرية التقليدية لإحباط الهجمات السيبرانية، وأصبح المبدأ الأساسي للحكومة الإلكترونية يتمثل في استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لتقديم الخدمات الحكومية بشكل

أكثر فعالية وكفاءة للمواطنين والشركات عبر تطبيق تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في العمليات الحكومية بالوسائل الرقمية، المدعوم بإطار مؤسسي فعال للحوكمة الإلكترونية للعمل على تحسين الأعمال الداخلية للقطاع العام من خلال تقليل التكاليف المالية وأوقات المعاملات من أجل دمج تدفقات العمل والعمليات بشكل أفضل وتمكين الاستخدام الفعال للموارد عبر وكالات القطاع العام المختلفة التي تهدف إلى حلول مستدامة، وعلى إثر ذلك فقد طور الدول تطبيقات إلكترونية لمساعدة المهاجرين واللاجئين، مثل تطبيق ووركين والذى يهدف إلى مساعدة المهاجرين واللاجئين وطالبي اللجوء، وذلك بالعمل على تطوير مهاراتهم الشخصية وإيجاد فرص عمل والذى ويمكن تحميله وتشغيله بواسطة الهواتف الذكية انطلاقا من مشروع الأبحاث الأوروبي ( Horizon ٢٠٢٠ Sirius)، مع العلم بأن تطبيق ووركين يضم مستويين يساهمان في مساعدة المهاجرين على التنقل من خلال الإجراءات المكتبية والإدارية اللازمة للحصول على عرض وظيفة، كما يوفر قائمة ارتكازية بالمستندات المطلوبة للبحث عن عمل في البلد المضيف وإعدادهم لتجنب أية محاولة محتملة للاستغلال أو العنف، كما عملت الدول من خلال هذه التكنولوجيا على تطوير المؤسسات الحكومية، فهناك من الدول التي طورت تطبيق تراسل فوري مشفرا خاصا بها، لاستخدامه من قبل الموظفين الحكوميين بدلًا من واتساب، وتلغرام، وتطبيقات التراسل الفورية الأخرى، حيث تتعلق فكرة هذا التطبيق في الحفاظ على تدفق الاتصالات الحكومية عبر خوادمها الداخلية، بعيداً عن خدمات الجهات الخارجية، مثل تلغرام، أو واتساب كما تسعى الدول المتقدمة أيضا من خلال هذه التكنولوجيا الى حماية المحادثات من المتسللين والشركات الخاصة من خلال تطوير هذا التطبيق المسمى Tchap من قبل الحكومة الفرنسية عام ٢٠١٩، بالإضافية الى اعتماد تلك التكنولوجيا لتطوير تقنيات إلكترونية في مجال الطيران مثل

المحاولات التي تتعلق بتطوير النقل الجوي الكهربائي ، وتطوير التجارة الإلكترونية، فقد قررت مجموعة من (٧٦) عضوا في منظمة التجارة العالمية بما في ذلك الاتحاد الأوروبي بناء مفاوضات من شأنها أن تؤدي إلى إطار قانوني متعدد الأطراف، يمكن للمستهلكين والشركات الاعتماد عليه، لجعل الأنشطة التجارية على الإنترنت أسهل وأكثر أمانا، وتتضمن الاقتراحات صحة العقود الإلكترونية والتوقيعات الإلكترونية، وتعزيز ثقة المستهلكين في بيئة التجارة عبر الإنترنت، واتخاذ تدابير لمكافحة الوسائل الاقتحامية على نحو فعال، وأيضا معالجة الحواجز التي تمنع المبيعات عبر الحدود والحظر الدائم للرسوم الجمركية على النقل الإلكتروني، كما يمكن تطوير هذه الوسائل التكنولوجية للاستفادة منها في المجال الصحي، كتلك التي اعتمدت من قبل الدول المتقدمة في هذا الصد لتعقب فيروس كورونا، حيث استهدفت الاجراءات من خلالها تسهيل عملية تتبع سلسلة الإصابات بفيروس كورونا بهدف الحد من انتشار الفيروس في الوقت الذي تقوم فيه بعض الدول بتخفيف قواعد الإغلاق[١].

لكن ينبغي الإشارة الى أنه على الرغم من الإيجابيات الجمة لاستخدام هذه التطورات التكنولوجية إلا أنها في الوقت ذاته تعمل على تزايد مخاطر الهجمات الإلكترونية على البنية التحتية للدول، فقد كشفت دراسة للبنك المركزي الأوروبي عن خطة لدراسة الاستعداد لإصدار عملة يورو رقمية، بجانب منظومة المدفوعات النقدية والإلكترونية، في حالة ظهور ضرورة لتنفيذ ذلك، مثل الحالات التي ينخفض فيها استخدام النقد أو تصبح وسائل الدفع النقدي أو باستخدام الأموال في البنوك غير متوفرة، وعلى الجانب الاخر نجد أن لاستخدام هذه التقنيات قد يشكل خطرا حتميا

(١) منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة ، بمشاركة المركز الاقليمي للتخطيط التربوي، مركز من الفئة الثانية التابعة لليونسكو، مطبوعات اليونيسكو، الذكاء الاصطناعي والتعليم، ارشادات لواضعي السياسات، ص٩ وما بعدها،

على حقوق الانسان السياسية، في الوقت الذى تعجز فيه الدول عن تأمين التصويت عبر الإنترنت بالاستناد إلى أي تكنولوجيا متاحة، حيث يعد ذلك خطرا شديدا على أمن الانتخابات حيث يمكن أن تسمح للمهاجمين بتغيير نتائج الانتخابات بدون رصدهم[١].

كذلك قد تنصب السلبيات لهذه التقنيات على قطاع العمليات التجارية الرقمية لدى شركة المعلومات والاتصالات التكنولوجيا الرقمية واتى يمكن لها توفر طاقات هائلة وتقديم حلول تحافظ على الحياة الاجتماعية، ابتداء من التسوق عبر الإنترنيت إلى قطاع التعليم وفصول الدروس الافتراضية[٢].

ومن هنا يمكن القول بأن الحكومة الإلكترونية لها عدة خصائص إيجابية ومميزات تتمثل في توفير المال والوقت والجهد وتقديم الخدمات العامة بتكلفة منخفضة ما يخفض من حجم الإنفاق الحكومي والتخلص من البيروقراطية، ولكن بالرغم من ذلك فهي عرضة لمخاطر أمنية عبر التهديدات والهجمات الإلكترونية لغرض التجسس أو التخريب، فى الوقت الذى تتسابق فيه الدول لتغيير القواعد على ساحة الحروب وذلك عبر الحروب السيبيرانية والهجمات الإلكترونية، وتعمل العديد من الدول على تطوير ترسانتها الإلكترونية عبر استحداث برامج للقرصنة وتدريب الجنود السيبيرانيين وتوجيههم لأغراض محددة، وبات الفضاء السيبراني مرتبطاً ارتباطاً وثيقا بالأمن القومي للدول، الامر الذى يؤدى الى زيادة الهجمات السيبيرانية

(1) Osoba, O.A. and W. Welser IV. The Risks of Artificial Intelligence to Security and the Future of Work. Santa Monica, CA: RAND Corporation, 2017. https://www.rand.org/pubs/perspectives/PE237.html

(٢) ناجيرا سامبولى، التكنولوجيات الجديدة والأهداف العالمية، مطبوعات وقائع الامم المتحدة، https://www.un.org/ar/61413 تاريخ الاضطلاع ١٤\١٢\٢٠٢٣.

مستقبلا بالتزامن مع التطور التكنولوجي، وبات من المتوقع أن تتجاوز حدة حروب التجسس الإلكتروني بين الدول مرحلة الحرب الباردة إلى ما هو أبعد من ذلك[١].

وعلى إثر ذلك أعلنت فقد اعتمدت الكثير من الدول مجموعة من الإجراءات القانونية والتقنية بهدف إدخال تحسينات في إجراءات التصدي للهجمات الإلكترونية مستقبلا، حيث يعد ذلك جزءا من الاستراتيجية الأمنية السيبرانية للحكومات، ومن شأنه تحسين التعاون العملي بين الهيئات، وكذلك تنسيق إجراءات الحماية من الهجمات والتصدي لها، وللدول الأوروبية السبق في انتهاج سياسة التحول الرقمي في حكوماتها، واستطاعت التحول إلى نطاق واسع لتطبيق التكنولوجيا الرقمية في معظم المؤسسات كالتعليم والصحة والنقل والمواصلات والاقتصاد، وطال هذا التغيير التحول في وظائف العمل الحكومي[٢].

أما على مستوى حماية حقوق الانسان : فإنه يجب ترسيخ حقوق الإنسان في صميم الذكاء الاصطناعي مع ضرورة تحديد الحدود التي يجب فرضها على الذكاء الاصطناعي والتكنولوجيات الحديثة، فلقد شهدنا خلال الفترة الأخيرة التطورات الرائعة التي سجّلها الذكاء الاصطناعي مع Chat GPT والبرامج الأخرى التي أصبحت اليوم متاحة بكلّ سهولة أمام الجمهور الأوسع نطاقًا، الأمر الذى دفعنا الى القول أنّه بإمكان الذكاء الاصطناعي أن يعود بفوائد جمّة على البشرية، مثل تحسين

(١) الامم المتحدة، دائرة الشئون الاقتصادية والاجتماعية، مسح الحكومة الالكترونية، مستقبل الحكومة الرقمية، ٢٠٢٢، ص٢٦ وما بعدها.

(٢) نشرة الاتحاد المصرى للتامين، الهجمات الالكترونية السيبرانية والتامين، عدد اسبوعى رقم ٦٧، ٢٠٢١،
https://www.ifegypt.org/NewsDetails.aspx?Page_ID=١٢٤٤&PageDetail=١٣٢٤ID= تاريخ الاضطلاع ١٤\١٢\٢٠٢٣.

التخطيط الاستراتيجي والتنبؤ، وأن يضفي طابعًا ديمقراطيًا على الوصول إلى المعرفة، وأن يفعّل التقدم العلمي بلمح البصر، وأن يزيد من القدرة على معالجة كميات هائلة من المعلومات، لكن من أجل الاستفادة من هذه الإمكانيات كلّها، علينا أن نتأكّد من أن الفوائد تفوق المخاطر من جهة، وأن نفرض الحدود اللازمة في هذا الصدد من جهة أخرى، الامر الذى يتطلب معه والحال ضرورة تنظيم هذا القطاع التقني الحديث، مع وجوب استناد أي حل أو أي تنظيم إلى احترام حقوق الإنسان، حتى نكون فعالين وإنسانيين، وحتى يتمحور تطوير التكنولوجيات الجديدة حول الإنسان، وهناك مدرستان فكريتان تبين التطور الحالي الذي يشهده تنظيم الذكاء الاصطناعي، الأولى قائمة على المخاطر حصرًا وتركّز بشكل قاطع على التنظيم الذاتي والتقييم الذاتي من قبل مطوري الذكاء الاصطناعي، وبدلاً من الاعتماد على قواعد مفصلة، يركّز التنظيم القائمة على المخاطر على تحديد المخاطر والتخفيف منها لتحقيق النتائج المرجوة، وينقل هذا النهج الكثير من المسؤولية إلى القطاع الخاص، في الوقت الذى يجب ان نعرف فيه أن القطاع الخاص ذاته في هذا الصدد يمكن أن يولّد ثغرات بارزة على مستوى التنظيم، أمّا الثانية فتعمل على دمج حقوق الإنسان في دورة حياة الذكاء الاصطناعي بأكملها، من البداية حتّى النهاية، بحيث تندرج مبادئ حقوق الإنسان في عملية جمع البيانات واختيارها، وفي تصميم النماذج والأدوات والخدمات المنبثقة عنها وفي عمليات تطويرها ونشرها واستخدامها، وإلا فسوف نشهد آثار الذكاء الاصطناعي الضارة عامةً، فالذكاء الاصطناعي يتمتّع بالقدرة على تعزيز الحكم الاستبدادي بإمكانية على تشغيل أسلحة فتاكة ذاتية القيادة، مع القدرة على السيطرة على المجتمعات ومراقبتها وفرض الرقابة عليها، فعلى سبيل المثال لا الحصر، قد تتحول أنظمة التعرف على الوجه إلى مراقبة جماعية لأماكننا العامة، الأمر الذى ينتج مع تدمير أي مفهوم للخصوصية، وتتأثر النساء والأقليات والمهمشون على

**وجه التحديد وبصورة غير متناسبة بتحيز الذكاء الاصطناعي، فلقد ثبت أن أنظمة الذكاء الاصطناعي المستخدمة في نظم العدالة الجنائية للتنبؤ بالسلوك الإجرامي في المستقبل تعزز التمييز وتقوّيض الحقوق، بما في ذلك افتراض البراءة، لذلك فأننا نهيب بالحكومات والشركات أن تعتمد الإجراءات العاجلة المطلوبة فورًا لتنظيم هذا المجال التكنولوجي الجديد، أمّا على الصعيد الدولي فبإمكان الأمم المتحدة أن تضطلع بدور مركزي في دعوة أصحاب المصلحة الرئيسيين إلى عقد اجتماعات بهذا الصدد وتقديم المشورة بشأن التقدم المحرز[١].**

**جدير بالذكر أنه لتحقيق الهدف المنشود والاستفادة من الأنظمة التكنولوجية الحديثة عبر الفضاء الإلكتروني يجب أن تشكّل الأضرار التي يتعرَّض لها الناس أو من المحتمل أن يتعرضوا لها نقطة الانطلاق، وما يترتب على ذلك من ضرورة الإصغاء إلى المتضرّرين، وكذلك إلى أولئك الذين سبق وأمضوا سنوات طويلة في تحديد الأضرار والاستجابة لها مع مزيد من الجهد في المناقشات بشأن الحكومة، ومن الضروري أيضًا إيلاء الاهتمام الواجب لاستخدام الذكاء الاصطناعي في الخدمات العامة والخاصة حيث يبرز خطر متزايد من إساءة استخدام السلطة أو اقتحام الخصوصية، في العدالة وإنفاذ القانون والهجرة والحماية الاجتماعية والخدمات المالية [٢].**

---

(١) الامم المتحدة، حقوق الانسان، منشورات مكتب المفوض السامي لحقوق الانسان، حقوق الانسان والتكنولوجيا الرقمية اما التحالف من اجل توحيد المعايير العالمية، ٢٠٢٣، https://www.ohchr.org/ar/statements/2023/02/turk-addresses-world-standards-cooperation-meeting-human-rights-and-digital تاريخ الاضطلاع ٢٠٢٣\١٢\١٥.

(٢) محمد عاطف إمام إبراهيم، الفضاء الإلكتروني وأثره على الأمن القومي للدول: الحروب الإلكترونية نموذجاً، المركز العربي الديمقراطي، ٢٠٢٢.

ونرى في هذا الصد أن إطار حقوق الإنسان يشكل أساسًا راسخًا يمكن الاستناد إليه لتوفير الحواجز اللازمة التي تحمينا من استغلال إمكانات الذكاء الاصطناعي الهائلة، وتمنع مخاطرة الهائلة وتخفّف من حدتها.

**لجنة حقوق الطفل وحماية الاطفال في ظل تكنولوجيا الذكاء الاصطناعى**:

يمكن القول البيئة الرقمية تتطور وتتوسع باستمرار، وتشمل تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، بما في ذلك الشبكات الرقمية، والمحتوى، والخدمات والتطبيقات، والأجهزة المتصلة والبيئات، والواقع الافتراضي والمعزز، والذكاء الاصطناعي، والتقنيات الروبوتية، والنظُم الآلية التشغيل، والخوارزميات وتحليل البيانات، والاستدلال البيولوجي، وتكنولوجيا الشرائح الدقيقة، وما فتئت أهمية البيئة الرقمية تزيد في معظم جوانب حياة الأطفال، بما في ذلك في أوقات الأزمات، حيث باتت الوظائف المجتمعية، بما في ذلك التعليم والخدمات الحكومية والتجارة، تعتمد تدريجياً على التكنولوجيات الرقمية. وتتيح البيئة الرقمية فرصاً جديدة لإعمال حقوق الطفل، لكنها تشكل أيضاً مخاطر على انتهاك تلك الحقوق أو تجاوزها، وخلال المشاورات، أعرب الأطفال عن وجهة نظر مفادها أن البيئة الرقمية يجب أن تُدعم وتُعزز وتحمي فرص مشاركتهم بصورة آمنة ومنصفة ١.

و قد أقرت لجنة حقوق الطفل حق الطفل في بيئة رقمية آمنة كخطوة لتمكينه من حقوقه المنصوص عليها في اتفاقية حقوق الطفل، حيث يجب احترام حقوق كل طفل وحمايتها وإعمالها في البيئة الرقمية، ذلك لأن ابتكارات التكنولوجيات الرقمية تؤثر

---

**(1)**"Our rights in a digital world", summary report on the consultation of children for the present general comment, pp. 14 and 22.

https://5rightsfoundation.com/uploads/Our20%Rights20%in20%a20%Digital20%World.pdf

في حياة الأطفال وحقوقهم بطرق واسعة ومترابطة، خاصةً في ظل جائحة فيروس كورونا المستجد (١٩) COVID العالمية والذى ترتب عليها زيادة في عدد الأطفال الذين ينضمون إلى عالم الإنترنت لأول مرة، لإكمال دراساتهم والحفاظ على التفاعل الاجتماعي. والقيود التي يفرضها الفيروس لا تعني فقط أن العديد من الأطفال الأصغر سناً بدأوا يتفاعلون عبر الإنترنت في وقت أبكر بكثير مما كان يخطط له آباؤهم، بل وأيضاً الحاجة إلى التوفيق بين التزامات العمل التي جعلت العديد من الآباء غير قادرين على الإشراف على أطفالهم، مما ترك الشباب عرضة لمخاطر الوصول إلى محتوى غير لائق أو استهدافهم من قبل المجرمين في إنتاج مواد الاعتداء الجنسي على الأطفال ١، وعلى ذلك فإن الوصول المفيد إلى التكنولوجيات الرقمية الأطفال يمكن أن يساعد على التمتع بكامل حقوقهم المدنية والسياسية والثقافية والاقتصادية والاجتماعية، لكن إذا لم يتحقق الإدماج الرقمي، فمن المرجح أن تزداد أوجه عدم المساواة القائمة، بل ربما تنشأ أوجه تفاوت جديدة ٢.

وجدير بالذكر أن لجنة حقوق الطفل قد أقّرت الاستفادة من البيئة الرقمية الآمنة في إعمال حقوق الطفل، وعلى ذلك فإنه ينبغي للدول الأطراف أن تنفذ الاتفاقية فيما يتعلق بالبيئة الرقمية، وتقدم إرشادات بشأن التدابير التشريعية والسياسية وغيرها من التدابير ذات الصلة لضمان الامتثال الكامل لالتزاماتها بموجب الاتفاقية والبروتوكولات الاختيارية الملحقة بها في ضوء الفرص المتاحة والمخاطر والتحديات التي تواجهها في تعزيز جميع حقوق الطفل في البيئة الرقمية واحترامها وحمايتها وإعمالها ٣، بعد مرور أكثر من ٣٠ عاما على اختراع شبكة الويب العالمية

(١) منشورات الاتحاد الـــدولي للاتصالات، مبادئ توجيهية لواضعي السياسات بشأن حماية الأطفال على الأنترنت، قطاع التنمية، ٢٠٢٠م، ص٦.

(٢) لجنة حقوق الطفل، التعليق العام رقم ٢٥(٢٠٢١) بشأن حقوق الطفل فيما يتعلق بالبيئة الرقمية، مارس ٢٠٢١م، ص٢.

(٣) لجنة حقوق الطفل، التعليق العام رقم ٢٥، المرجع سابق.

=


Egyptian Journal of International Law, Vol. 80, No. 2, December 2024
https://ejil.journals.ekb.eg email: info@egsil.org
ISSN: 1687-2290 (Print) ISSN: 2974-4512 (Online)

"الإنترنت" (WWW)، حددت لجنة حقوق الطفل التي ترصد تنفيذ اتفاقية حقوق الطفل الطرق التي يجب أن يُعامل بها الشباب والأطفال في العالم الرقمي، وكيفية حماية حقوقهم، وحيث تؤكد وثيقة لجنة حقوق الطفل، التي تم اعتمادها في الدورة السادسة والثمانين للجنة، على أهمية وجوب احترام حقوق كل طفل وحمايتها والوفاء بها في البيئة الرقمية، وتمكين الأطفال من الوصول إلى المحتوى الرقمي المناسب للعمر، والحصول على المعلومات من مصادر موثوقة، ونتيجة لذلك نُشرت توصيات اللجنة على شكل تعليق عام بعد عامين من المشاورات مع طائفة واسعة من المجموعات، بما في ذلك الدول الأعضاء والمنظمات الحكومية الدولية والمجتمع المدني والمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان، بالإضافة إلى ذلك تمت استشارة أكثر من ٧٠٠ طفل وشاب تتراوح أعمارهم بين ٩ و٢٢ عاما في ٢٧ دولة خلال العملية، سئلوا فيها عن كيفية تأثير التكنولوجيا على حقوقهم، وما هي الإجراءات التي يريدون اتخاذها لحمايتهم، حيث تضمنت الاقتراحات التي تم تلقيها مزيدا من الوضوح فيما يتعلق باستخدام البيانات الشخصية (من فتاة تبلغ من العمر ١٦ عاما من ألمانيا)، ودعما من الحكومات وشركات التكنولوجيا والمدرسين في تنقية المعلومات غير الموثوقة عبر الإنترنت (مجموعة من الأطفال من غانا)، وأوصت اللجنة الدول باتخاذ تدابير قوية، بما في ذلك سن التشريعات، لحماية الأطفال من المحتوى الضار والمضلل، وحماية الأطفال من جميع أشكال العنف التي تحدث في البيئة الرقمية، بما في ذلك الاتجار بالأطفال، والعنف القائم على النوع الاجتماعي، والعدوان الإلكتروني، والهجمات الإلكترونية وحرب المعلومات، كما أوضحت اللجنة أن وجود هوّة رقمية بين أولئك الذين لديهم إمكانية الوصول إلى الإنترنت وأولئك الذين لا يمكنهم الوصول إليها، لها أيضا تأثير ضار على الأطفال، لأن الوصول

=

- الأمم المتحدة، مكتب المفوض السامي لحقوق الانسان، حماية حقوق الطفل في العصر الرقمي، https://www.ohchr.org/ar/NewsEvents/Pages/ProtectingChildrenDigitalAge.aspx .

الهادف إلى التقنيات الرقمية يمكن أن يمكّن الأطفال ويدعمهم لإعمال النطاق الكامل لحقوقهم المدنية والسياسية والثقافية والاقتصادية والاجتماعية، ولكن هذ لن يحدث إذا كانت هذه التقنيات متاحة فقط لبعض الأطفال دون غيرهم، مما يؤدي إلى مزيد من عدم المساواة وتؤثر على فرصهم في المستقبل ، كما أشارت اللجنة الى مسألة الخصوصية والطرق التي تستخدم بها الشركات البيانات الشخصية للأطفال، هي قضية أخرى تضمنتها الوثيقة. وأوصت اللجنة بضرورة حماية خصوصية الأطفال في جميع الأوقات، ويجب أن يكون الآباء قادرين على الوصول بسهولة إلى البيانات المخزنة من قبل السلطات العامة أو الشركات الخاصة وحذفها، ودعت اللجنة الدول الأعضاء إلى ضمان احترام الشركات لحقوق الأطفال، ومنع انتهاك حقوقهم والتصدي لها في البيئة الرقمية ١.

وفى ضوء ذلك نرى أن البيئة الرقمية الآمنة يمكن أن تساعد في تحسين معدلات التطعيم (التحصين) للأطفال، حيث يموت مئات الآلاف من الأطفال سنوياً بسبب أمراض يمكن تجنبها، وفي حالات كثيرة تكون الوفاة بسبب عدم اتساق تقديم برامج التطعيم مع بيانات التعريف البيو مترية والتي تُستخدم في ربط الأطفال بسجلاتهم الطبية لتجاوز التحديات اللوجستية المتصلة بنظام البيانات الورقية، كام يمكن استخدام هذه البيانات في مكافحة التزوير في عمليات المساعدة الإنسانية والاحتيال، والوصول إلى الأطفال المفقودين، ومكافحة أعمال سرقة الهوية .

(١) الأمم المتحدة، توصيات لحماية حقوق الأطفال والشباب على الإنترنت، مارس ٢٠٢١، lrqmy-https://news.un.org/ar/tags/lbyy ، تاريخ الاضطلاع ٢٠٢١\٧\١٧.

# المبحث الاول
# تأثير تكنولوجيا الذكاء الاصطناعي
# على حقوق الإنسان

عند الحديث عن التداعيات القانونية للذكاء الاصطناعي على حقوق الإنسان، فمن البديهي أن تثير هذه التكنولوجيا مخاوف بشأن تأثيرها على حقوق الإنسان، فقد يكون للذكاء الاصطناعي تأثير إيجابي على حقوق الإنسان عندما يتم استخدامها بطريقة ما من شأنها أن تعزز وتحسن حياة الإنسان، إلا أن هذه التكنولوجيا يمكن أن تسبب أيضاً تداعيات سلبية على حقوق الإنسان، حيث أن القانون من حيث الإنشاء مرتبط بتطور الحاجة إلية وفقا للمستجدات الاجتماعية والثقافية والسياسية، إذ إن تطور المجتمع هو أساس وجود القانون ابتداء، وهو معيار تطوره، ولذلك فلابد للقانون أن يساير هذه التطورات بما يتناسب مع الحاجات المجتمعية والانسانية، ولذلك فانه يمكن القول أن هناك علاقة حتمية بين القانون والتطور التكنولوجي، أي أن التطور التكنولوجي بوصفه أهم مظاهر المجتمعات الحديثة، فلابد من تنظيمه بقواعد قانونية تحكم تكوين وعمل المتغيرات التكنولوجية من جهة، وتنظم علاقة هذه الأخيرة بالمجتمع والأفراد.

## ماهية الذكاء الاصطناعي:

يسعى البشر الى تطوير تقنيات الذكاء الاصطناعي لتوفير للبشر فرص جديده لتحسين حياتهم، وتمكينهم من الحصول على حياة كريمة بالحفاظ على حقوقهم الأساسية، وبالمقابل فإنها بحداثتها قد تشكل تحديات ومخاطر على حقوق الأفراد، وحرياتهم العامة أيضا[١].

(١) غفران محمد إبراهيم هلال واخرون، حوكمة الذكاء الاصطناعي ضمن أحكام القانون الدولي لحقوق الإنسان، مجلة دراسات: العلوم الشرعية والقانونية، المجلد ٤٩، العدد ٤، ٢٠٢٢.

جدير بالذكر أنه لا يوجد تعريف جامع مانع متفق عليه للذكاء الاصطناعي، إذ يعد الذكاء الاصطناعي مجالًا عملياً أكثر من كونه مفهوماً يمكن تعريفه بسهولة، فقد تعددت التعريفات المعتمدة للذكاء الاصطناعي تبعا للتخصص الذي تطورت فيه، فالذكاء الاصطناعي مستند الى مجالات أخرى غير علوم الكمبيوتر، كعلم النفس، وعلم الأعصاب، والعلوم المعرفية، والفلسفة، واللغويات وغيرها وعليه، يمكن تقسيم الذكاء الاصطناعي كمجال معرفي إلى العديد من الحقول الفرعية المتقاطعة بشكل كبير، مثل التعلم الآلي والروبوتات، ومن ثم الشبكات العصبية والرؤية، وأيضًا معالجة اللغة الطبيعية ومعالجة الكلام[1].

ويعرّف قاموس Merriam Webster مصطلح الذكاء الاصطناعي على النحو التالي[2]:

• فرع من علوم الحاسوب يهتم بمحاكاة سلوك الحاسوب الذكي، فرع من علوم الكمبيوتر يتعامل مع محاكاة السلوك الأنيق في الكمبيوتر، كما تعرف على انها قدرة الآلة على تقليد السلوكيات الذكية للإنسان أو قدرة الآلة على تقليد السلوك البشري الذكي .

وبعيداً عن اختلاف التعريفات الخاصة بالذكاء الاصطناعي، فلا شك بأن هذه التكنولوجيا قد أصبحت أساسية في شتى النظم الاجتماعية والقانونية، حيث أن تطبيقات الذكاء الاصطناعي تقوم بمهامها حالياً بقدرات دقيقة وسريعة جداً تتجاوز

(1)Andersen, L, Human Rights in the Age of Artificial Intelligence, ٢٠١٨

https://www.accessnow.org/cms/assets/uploads/2018/11/AI-and-Human-Rights.pdf

(2)https://www.merriam-webster.com/ تاريخ الاضطلاع ٢٠٢٣/١٢/٩

قدرات الفرد البشري كتلك التي تنطوي على حل المشكلات وتحسين أدائها من تلقاء نفسها[١].

## المطلب الاول
## أثر الذكاء الاصطناعي في حقوق الإنسان

سبق القول بأن الذكاء الاصطناعي مرتبط بحياة الأفراد، حيث يساهم من جهة بمنح البشر فرص جديدة لتحسين حياة الأفراد وتمكينهم من التمتع بمعايير أفضل لحياة كريمة، مع العلم بأن المعيار الأساسي لحماية حقوق الإنسان هو تمكين الأفراد من التمتع بالكرامة الإنسانية، إلا أنه من ناحية أخرى فإن الذكاء الاصطناعي يفرض على المجتمعات البشرية تحديات وإشكاليات عديدة مستجدة قد تهدد حقوقهم وحرياتهم الأساسية بشكل مباشر أو غير مباشر، وعلى ذلك فإننا نسعر الى بيان هذه الفرص والمخاطر في اطار العلاقة بين الذكاء الاصطناعي والفرد عن طريق تحديدها وتقييم تأثير هذه الفرص والتحديات على حقوق الأفراد وحرياتهم.

**أولا: من ناحية الإيجابيات والفرص:**

إن الإيجابيات والفرص التي يمنحها الذكاء الاصطناعي للأفراد لا يمكن حصرها بشكل كامل، حيث أصبح الذكاء الاصطناعي جزءاً أساسياً من حياة الأفراد كما سبقت الإشارة، حيث أن استخداماته المتعددة هي بالفعل أحد مظاهر الذكاء الاصطناعي،

(1)Tai, M.C. , The Impact of Artificial Intelligence on Human Society and Bioethics. ٢٠٢٠ .٣٤٣-٣٣٩ ،(٤)٣٢Tzu Chi Medical Journal, http://doi:10.4103/tcmj.tcmj_71_20

- Narain, K., Swami, A., Srivastava, A., and Swami, S. , Evolution and control of artificial super intelligence (ASI): a management perspective. Journal of Advances in Management Research, 16(5), 2019,698-714. https://doi.org/10.1108/JAMR-01-2019-0006

لذلك فانه يمكن القول أن تطبيقات الذكاء الاصطناعي أصبحت من الأولويات التي تلعب دوراً مهماً في حياتنا اليومية، إذ تسهل تقديم الخدمات المتنوعة للأفراد، مما ينعكس إيجاباً على حقوقهم الاقتصادية والاجتماعية، والجدير بالذكر في هذا الصدد أنه تم نقل شرح مطول من موقع مايكروسوفت يوضح كيفية خدمة تكنولوجيا الذكاء الاصطناعي في مجالات العمل الإنساني والبيئة، وكذلك في مجال حماية الأرض، كما يمكن أن تعمل على دعم القدرات البشرية، وجاء فيها أن هذه التكنولوجيا يمكن أن تقدم خدمة جليلة للإنسانية، وفى هذا المقام سنحاول ذكر الفرص والإيجابيات ذات الأهمية، وخاصة تلك التي تؤثر بشكل واسع النطاق على حياة الأفراد كالبيانات الضخمة والروبوتات عالية الدقة لكونها الأكثر تأثيراً على حياة الأفراد وحقوقهم وخاصة فيما يتعلق بمجالات الأمن وصنع القرار، وأيضاً الصحة والعمل[1].

**مجال إنتاج البيانات الضخمة**:

إن أهمية الذكاء الاصطناعي تكمن في تأثيرها الهائل على مجتمعات المعرفة من خلال قدرته على إنتاج كمية ضخمة من البيانات الجديدة، وتحسين نقل المعلومات والمعرفة وتعزيز إنتاجها، إذ يساهم الذكاء الاصطناعي في خفض تكاليف معالجة المعلومات، وتمكّن الخوارزميات الحديثة القائمة على التعلم الآلي والبيانات الضخمة، من خلال توظيفها لعدد ضخم من الأجهزة الرقمية منخفضة التكلفة، لجمع كمية هائلة من البيانات في ثوانٍ معدودة، وتحليلها لإنتاج أفكار دقيقة حول العمليات والسلوكيات بما يحفّز الابتكار من أجل إحداث تغييرات أساسية في الإنتاجية والنمو والقيمة المقدمة للعملاء والقدرة التنافسية، لذلك فإنه يمكن لهذه التكنولوجيا تحقيق

(1)Osoba, O.A. and W. Welser IV. .ob.cit.


Egyptian Journal of International Law, Vol. 80, No. 2, December 2024
https://ejil.journals.ekb.eg email: info@egsil.org
ISSN: 1687-2290 (Print) ISSN: 2974-4512 (Online)

مستقبل أفضل لحقوق الإنسان عن طريق دعم عجلة التنمية المستدامة التي تعد من أهم المساهمات التي قدمها الذكاء الاصطناعي لحقوق الإنسان[١].

مما سبق فإنه يمكن القول بأن تكنولوجيا الذكاء الاصطناعي يمكن ان تساهم في اعمال الايجابيات التالية:

أولاً : تعمل أنظمة الذكاء الاصطناعي على تحسين أساليب التنبؤ بالكوارث الطبيعية مما يساهم في إنقاذ الأرواح حول العالم بحيث يكون الناس على دراية بكيفية التعامل مع هذه الكوارث قبل وقوعها مما يساهم في تقليل الخسائر الناتجة عنها.

ثانياً : تساهم تكنولوجيا الذكاء الاصطناعي في جمع المعلومات حول قضية مهمة تؤرق المجتمع الدولي ألا وهي تغير المناخ وتأثيره على هجرة السكان في أفريقيا، مما يساهم في تحديد وتجديد الخريطة السكانية لأفريقيا.

ثالثاً : تساهم أنظمة الذكاء الاصطناعي في تحسين الحلول المبتكرة لسوء التغذية في أفريقيا.

رابعاً : يساهم في تطوير وتجديد الأنظمة المختلفة لمساعدة ذوي الاحتياجات الخاصة، مثل تطبيق "الرؤية" المجاني المقدم للمكفوفين والذي يمكنه وصف العالم لهم.

يمكن القول أن بأن هذه التكنولوجية يمكنها ان تقوم بتحقيق أمور يعجز البشر على إنجازها من حيث الدقة والسرعة، فقد ثبت من خلال استخدام

(1)Meguenani, S., and Mokadem, C, The Role of Big Data in Supporting Sustainable Development in The Arab Countries. Journal of Information Studies and Technology,٢٠١٩ , 1:4

الروبوتات في العديد من المجالات العلمية والعملية قدرتها في إنجاز المهام بطريقة أفضل وأسرع من الإنسان، فعلى سبيل المثال، تساعد الروبوتات في عمليات الجراحة الطبية بطريقة نتج عنها التغلب على قيود الإجراءات الجراحية قليلة التوغل التي عانى منها الأطباء الجراحين سابقا، كما أنها تعمل على تطوير قدرات الجراحين الأمر الذى ترتب عليه تقليل درجة الخطأ البشري حيث أن هذه الآلات لا تشعر بالتعب والإرهاق أو تشتيت انتباهها أثناء العمليات الجراحية، وعليه فإن الذكاء الاصطناعي يسهم في تقليل احتمالية ارتكاب الأخطاء لكون تطبيقات الذكاء الاصطناعي لا يمكن تشتيت انتباهها مما ينتج عنه تأدية مهامها بدقة عالية لا يمكن للبشر مطابقتها، ناهيك عن سرعتها، فهذه الروبوتات تساهم بشكل فعال بتعزيز حقوق الإنسان عن طريق حماية حق الأفراد بالحصول على أفضل معايير الحياة الكريمة وخاصة تلك المتعلقة بالحق بالرعاية الصحية، بالإضافة إلى ذلك فإنه يتم تطوير هذه التكنولوجيا للقيام بمهمات تتسم بالخطورة كمهام الكشف عن الأجسام المشكوك بكونها متفجرات أو المهام المرتبطة باكتشاف الفضاء الخارجي حيث تسمح هذه التقنيات بإلقاء نظرة على جوانب بعيدة ابتداء من أخذ الصور إلى تحريك المكوك الفضائي، فعندما يتولى الذكاء الاصطناعي مهامًا متكررة أو خطيرة ولا تستدعي بالضرورة الحاجة إلى الإبداع المتواصل، فإننا بذلك نحرر القوى العاملة البشرية للقيام بأعمال هم أكثر استعدادًا لها كالمهام التي تنطوي على الإبداع والتعاطف الاجتماعي وكل هذا يصب في خدمة التقدم البشري وحماية حق الأفراد من أشكال السخرة الحديثة كالعمل لساعات طويلة لأداء مهام متكررة أو خطيرة تسلب منهم حقهم بالراحة

والتمتع بالإبداع والذي ضمنه الإعلان العالمي لحقوق الإنسان لعام ١٩٤٨ (المادة ٢٧)[1].

وبإنزال ما تقدم فانه يمكن الكشف عن الإيجابيات التي يمنحها الذكاء الاصطناعي لتعزيز منظومة حقوق الإنسان بشكل مباشر، حيث يمكن لهذه التقنيات أن تدعم هذه التكنولوجيا القيم المنصوص عليها في المواثيق القانونية الدولية المعنية بحماية حقوق الإنسان كميثاق الأمم المتحدة والإعلان العالمي لحقوق الإنسان وغيرها من الصكوك الدولية المعنية بحقوق الإنسان، فلهذه التكنولوجيا القدرة على التدخل في السلوك البشري وربما السيطرة عليه الامر الذى يساعد حتا على الوقاية من الانتهاكات المتعلقة بحقوق الانسان وهذا ما قد يرتب آثاراً مباشرة على أعمال الأمم المتحدة المتعلقة باحترام حقوق الإنسان الأمر الذى يدعو وبحق الى وجوب تطوير أشكال جديدة من الرقابة الاجتماعية والبيولوجية وإعادة النظر في النظم القانونية والإجرائية المعمول بها حاليًا لرصد وتنفيذ المواثيق الدولية المعنية بحماية حقوق الإنسان ولا سيما الشرعة الدولية المتمثلة بالإعلان العالمي لحقوق الإنسان والعهدين الدوليين.

## ثانيا: السلبيات والمخاطر المتعلقة بتكنولوجيا الذكاء الاصطناعي:

يمكن القول بأن الذكاء الاصطناعي قد مكّن الحكومات وزودها بأحدث التقنيات لمراقبة وتتبع الأفراد، بما في ذلك الحكومات الديمقراطية التي تتمتع بسيادة قوية للقانون، مما يجعلها أكثر عرضة بأن تميل إلى إساءة استخدام هذه القدرات العظيمة

(1)Tai, M.C. (2020). The Impact of Artificial Intelligence on Human Society and Bioethics, Op. cit.

- أحمد عطا الله، تأثير اقتصاديات الذكاء الاصطناعي على النمو الاقتصادي، رسالة الماجستير، جامعة الأزهر، ٢٠٢٠.

بطريقة تنتهك حقوق الإنسان، وفي هذا السياق، حذرت المفوضية السامية لحقوق الإنسان التابعة للأمم المتحدة من أن التقدم الأخير الذي تم إحرازه في مجال الذكاء الاصطناعي يمثل تهديدا كبيرا لحقوق الإنسان، مما دفعه إلى الدعوة إلى وضع تدابير قانونية فعالة للسيطرة على المخاطر التي تهدد حقوق الإنسان التي قد تنشأ من تكنولوجيا الذكاء الاصطناعي، ونتيجة لذلك فقد دعت عشرات الدول، بما فيها الأمم المتحدة والصين، إلى ضرورة وضع لائحة قانونية صارمة لتطوير الذكاء الاصطناعي واستخدامه في المجال العسكري، محذرة من عواقب غير مرغوب فيها، ومع ذلك لا بد من القول حقاً أن الذكاء الاصطناعي أصبح حقيقة ملموسة في كافة مجالات الحياة اليومية، حيث يظهر ذلك من خلال استخدام الهواتف الذكية التي أصبحت ساحة المعركة الجديدة لعمالقة الإنترنت، في الوقت الذي تأتي فيه مايكروسوفت في طليعة كافة الشركات الاستثمارية في هذا المجال، حيث تستثمر المليارات في تطوير تطبيق الدردشة GPT[1] .

ونتيجة لذلك فقد حذر الخبراء من مخاطر كبيرة نتيجة الاستخدام الواسع النطاق لهذه التكنولوجيا، والتي قد تنتهك الحياة الخاصة للأفراد وتشكل خللاً في الخوارزميات وغيرها، مما يتطلب تنظيم هذا القطاع، حيث يفرض الذكاء الاصطناعي مخاطر وتهديدات فريدة غير مسبوقة على المجتمع البشري شأنه شأن أي تطور تكنولوجي آخر، فالتاريخ مليء بالابتكارات التقنية التي تم إنشاؤها لمنفعة البشرية ليتم تطبيقها لأغراض أبعد ما تكون خيرية، كأن يتم إساءة استخدام التقنيات الحديثة للتعديل البيولوجي للجراثيم المصممة في الأصل لأغراض طبية علاجية، وبدلا من ذلك يتم

(1)Osonde A. Osoba, William Welser IV, The Risks of Artificial Intelligence to Security and the Future of Work, Copyright 2017 RAND Corporation, p2.

استخدامها لزيادة فعالية العناصر المعدية لها حتى تستخدم كأسلحة بيولوجية التي تمثل اعتداء مباشر على حقوق الإنسان، في الوقت الذى تم فيه تحريم تطوير الأسلحة البيولوجية وفقا للعديد من الاتفاقيات المنظمة لقواعد القانون الدولي، وخاصة اتفاقية حظر استحداث وإنتاج وتخزين الأسلحة البيولوجية لعام ١٩٧٢، إلا أن ما يميز ويزيد من خطورة تهديدات الذكاء الاصطناعي عن باقي الابتكارات التقنية سابقاً هو المستوى العالي من الانتشار التقني بالإضافة إلى إضفاء الطابع الديمقراطي على وسائل إنشاء التقنيات الجديدة والوصول إليها، ناهيك عن التغير التقني الذي يتسارع بطريقة تتجاوز السوابق التاريخية حيث تولّد التوليفات بين الابتكارات مزيدًا من التقدم والتطورات[١]، وفى هذا السياق وعلى الرغم من صعوبة السيطرة على مثل هذه التكنولوجيا بسبب التطور السريع لهذه التقنيات، نجد العديد من الجهات الدولية اتجهت إلى وضع التشريعات القانونية لهذا القطاع، على سبيل المثال يحتل الاتحاد الأوروبي مكانة متميزة نتيجة الجهود التي يبذلها ى هذا المجال، وتعمل الحكومة على تنظيم هذه التقنيات الجديدة عن طريق إعداد مشروع قانون يعرف باسم "TCA IA" أو قانون الذكاء الاصطناعي، والذي قد يتم الانتهاء منه قريبًا، وسيدخل حيز التنفيذ في عام ٢٠٢٤[٢] .

وعلى هذا يمكن القول بأنه لن تكون هناك حاجة للجهود البشرية بحيث أنه يمكن القيام بكل شيء تقريبا ميكانيكيًا، ومن هنا تثار العديد من الأشخاص بأن البشر سيصبحون أكثر كسلا، ويتدهورون في النهاية إلى المرحلة التي يعودون فيها إلى

(1)Nakamitsu I., Responsible Innovation for a New Era in Science and Technology. https://www.un.org/ar/44899 .

(2) الامم المتحدة، تأثير التكنولوجيا الرقمية، https://www.un.org/ar/un-impact/٧٥-technologies-digital ، تاريخ الاضطلاع ٢٠٢٣/١١/٢٣.

شكلهم وبالتالي فإن التأثير السلبي للذكاء الاصطناعي على المجتمع البشري سيحدث تغييراً اجتماعياً ضخما يعطل الطريقة التي نعيش بها في المجتمع البشري تدريجياً، فمع التطور التدريجي للذكاء الاصطناعي، فمن المتصور بأن التواصل البشري سيتضاءل تدريجيًا حيث سيحل الذكاء الاصطناعي محل الحاجة للقاء الناس وجها لوجه لتبادل الأفكار، أي أن الذكاء الاصطناعي سيحد من التواصل البشري بين الناس بحيث لن تكون هناك حاجة للتجمع الشخصي للتواصل مما سيشوه العلاقات الاجتماعية البشرية بشكلها الحالي، ومن ناحية أخرى، ومع ازدياد وسائل التواصل الاجتماعي الافتراضي عوضا عن التواصل البشري، فإن مخاطر الاعتداء على حق الأفراد بالخصوصية، ولاسيما فيما يتعلق بالمعلومات الحساسة ستزداد بشكل مضطرد، بل من المتصور أن تؤثر مخاطر الذكاء الاصطناعي على الاقتصاد العالمي، وأصبح استبدال العمالة البشرية بالآلات أمر واقعي كحال العديد من خطوط الصناعة لتجميع السيارات التي تعمل بالآلات والروبوتات، مما أجبر العمال التقليديين على فقدان وظائفهم الذي سيتسبب بأزمة بطالة عالمية قد تمس الاقتصاد العالمي بشكل واسع، الأمر الذى يمكن أن يترتب عليه تفاوتاً كبيراً في الثروة حيث سيحصل مستثمرو الذكاء الاصطناعي على الحصة الأكبر من الأرباح، وستتسع الفجوة بين الأغنياء والفقراء الأمر الذى يخلف حتماً انتهاكات واسعة لحقوق الإنسان، فالهشاشة على سبيل المثل ترتبط ارتباطاً وثيقاً بالفقر، فإذا ما اعتبرنا بأن الأشخاص الهشين هم أكثر عرضة لمخاطر انتهاك حقوقهم، فإننا سنوسع من دائرة الأفراد الأكثر عرضة للخطر بمجرد ازدياد الفقر، وعليه سيؤثر سلباً في الأمن الإنساني بمختلف نواحيه، وقد ركزت المبادئ التوجيهية بشأن الفقر المدقع وحقوق الإنسان على أنه لكل إنسان الحق في الغذاء والتغذية الكافيين، والحق بالسكن

**اللائق وغيرها من مظاهر حق الإنسان في الحياة والسلامة الجسدية، وذلك لضمان حياة كريمة للأفراد التي هي ركيزة منظومة حقوق الإنسان[١].**

**هنالك أيضاً تخوف من بعض المخاطر المتصورة في المستقبل في حالة اذا ما تم التوصل فعلاً إلى تطوير الذكاء الاصطناعي بشكل كبير الذى من شأنه أن يؤدى الى ظهور مشكلات جديدة ليس فقط على المستوى الاجتماعي كما أسلفنا ، وانما على مستوى طور الذكاء الاصطناعي ذاته بحيث يصبح الذكاء الاصطناعي الذي يتم تدريبه وتعليمه على كيفية تشغيل مهمة معينة إلى خلق مشاكل وعواقب غير متوقعة في حال إدراك هذا الذكاء إلى إمكانيته في تجاوز تحكم البشر به، كأن تتجاهل الخوارزميات الأوامر التي صممت من أجلها وتتصرف بشكل تلقائي مما قد يتسبب في تصرفات خطيرة أو متحيزة عنصريًا أو أن تتوجه ذاتياً نحو إيذاء أشخاص معينين أو أشياء بقصد أو دون قصد، وهنا تظهر إشكالية الخوارزميات المتعلقة بالتعلم الذاتي التي يتم تصميمها لتحليل البيانات الضخمة للوصول الى فئات محددة من الأفراد دون غيرهم كأن يتم الإعلان عن وظائف معينه لفئات محددة من الأفراد، واستبعاد أخرى على أساس الجنس أو اللون أو الدين مثلا، وهذا كله فيه تكريس للتمييز وعدم المساواة [٢].**

---

(1)Almaria, A. ,Legal and Legitimate Confrontation of Privacy Violation in Social Media. Journal of legal and social studies ,٢٠٢١ , 6(3), 825-850.

- OHCHR (2012a). Guiding Principles on Extreme Poverty and Human Rights, A/HRC/21/39. New York; Geneva: UN, p15.

(٢) هايدي عيسى حسن، حقوق الإنسان في عصر الذكاء الاصطناعي: أرقام وآراء وحلول. مجلة الشريعة والقانون،2021 ، ٨٥(٥)، ٢٥٩-٣٣٢.

جدير بالذكر وأنه فقا لما سبق ذكره فانه قد ظهرت العديد من الإشكاليات القانونية المتعلقة بالذكاء الاصطناعي كتلك المتعلقة بالشخصية القانونية، والملكية الفكرية، وحماية العمل والعامل، والبيانات الضخمة، والأمن السيبراني، والمسؤولية عن الأضرار والمساءلة والمراقبة، كذلك في الجوانب المتعلقة بالرعاية الصحية أو الدفاع والحماية الأمنية، أما بالنسبة للقضايا القانونية كانت متعلقة بالمرونة والإنصاف في صنع القرار، التحيز والتمييز، والقضايا المتعلقة بحق الخصوصية وحماية البيانات الحساسة، وقد أدت هذه الإشكاليات القانونية إلى تجريم العديد من الأفعال المرتبطة بالذكاء الاصطناعي، فعلى سبيل المثال، قد يتم إساءة استخدام تقنية الذكاء الاصطناعي واستغلالها على نحو غير مشروع وذلك بقصد الإضرار بمصالح الأفراد والهيئات المختلفة وحتى الدول، فقد ساهم التطور التقني المستمر للذكاء الاصطناعي في استحداث أنماط وأشكال جديدة من الجرائم الإلكترونية أو ما يسمى بالجرائم المعلوماتية، مثل تلك الجرائم الماسة بالاعتداء على سلامة البيانات والمعلومات، ومن صورها التلاعب بالنظام المعلوماتي وإتلاف المعلومات، والجرائم الواقعة على البرامج، ومن صورها جريمة الاعتداء على البرامج التطبيقية أو على برامج الحاسب الآلي، والجرائم المعلوماتية الموجهة ضد الأشخاص أو الأموال أو الحكومات وغيرها من الجرائم[1].

مما سبق يرى الباحثين ان تطور تكنولوجيا الذكاء الاصطناعي قد لا يمكنهم من التعرف عن قرب على مكونات هذه التكنولوجية والاجزاء التي يتحكم فيها اثناء تشغله، الامر الذى يترتب بلا أدنى شك التأثير الحتمي على الحقوق والحريات

(١) عبد الرازق واخرون، تأثير الذكاء الاصطناعي على الجريمة الإلكترونية، المجلة العلمية لجامعة الملك فيصل - العلوم الإنسانية والإدارية، ٢٠٢١، مج٢٢، ع١، ص ٤٣٠-٤٣٧.

الاساسية للأفراد، بداية من احتمالية انتهاك حق الافراد في حياة كريمة وحقهم في الغذاء الكافي والحصول على المياه الصالحة للشرب بعيداً عن الفقر المدقع، مروراً بحقهم في الحفاظ على خصوصيتهم وحقهم في المساواة وعدم التمييز والتحيز باستخدام الخوارزميات، وانتهاءً بحق الأفراد في الحفاظ على نمط الحياة الذي يختارونه.

## المطلب الثاني
## حوكمة الذكاء الاصطناعي وحماية حقوق الانسان

يمكن القول أنه هناك حاجه لإيجاد منظومة عامة لحوكمة عمل تقنية الذكاء الاصطناعي وتنظيم تطويرها على المستويين الدولي والوطني بما يتلاءم مع احترام القانون الدولي لحقوق الإنسان بناء على وجود علاقة حتمية بين الذكاء الاصطناعي وحقوق الإنسان، حيث أن هذه التقنية تنشئ مجموعة من الإشكاليات التي تضعها هذه التقنية على الأفراد وحقوقهم بشكل عام، فالتشريعات الدولية المعنية بحقوق الإنسان لا تخلو من القواعد العامة التي بالإمكان اللجوء إليها لتنظيم عمل تقنية الذكاء الاصطناعي على مختلف صورها برؤية محورها احترام هذه الحقوق وحفظها من الانتهاك.

وبناء على ما تقدم فانه يجب مناقشة إمكانية حوكمة الذكاء الاصطناعي بطريقة تتفق مع إعمال حماية حقوق الانسان وتنظيم عمله عن طريق قواعد القانون الدولي لحقوق الإنسان، بالإضافة إلى بيان مدى كفاية هذه القواعد وقدرتها على التكييف اللازم لمواكبة التطور المتسارع للذكاء الاصطناعي، الأمر الذى يتطلب اقتراح منهج قانوني يدعم من احترام حقوق الإنسان لحوكمة تقنية الذكاء الاصطناعي وتنظيم عملها.

**العلاقة بين حوكمة الذكاء الاصطناعي وحقوق الإنسان**:

**يمكن القول أن العديد من حقوق الإنسان الأساسية منصوص عليها وثابتة في القانون الدولي كونها كقواعد آمره، أي لا يمكن الاتفاق على مخالفتها أو التحفظ عليها، ولا يجوز تقييدها ولو بشكل جزئي في أي ظرف من الظروف؛ فهي تسود على الالتزامات الدولية الأخرى، وهذا على خلاف القواعد القانونية الدولية الأخرى التي تستوجب عادة توافق إرادة الدول عليها، وقد تم تقنين العديد من القواعد الأخرى الخاصة بحقوق الإنسان في عدد من الاتفاقيات الدولية التي أكسبتها صفتها الإلزامية في مواجهة الحكومات المختلفة والشركات على حد سواء، إلا أنه يترتب على الحكومات احترام التزامات إضافية لحماية حقوق الإنسان والوفاء بها، فالقانون الدولي لحقوق الإنسان يشتمل على مجموعة من القواعد الدولية التي تسعى لحماية وتعزيز حقوق الإنسان سواء كانت تلك القواعد في المعاهدات الدولية أو في القانون الدولي العرفي، وأخيراً في المبادئ العامة للقانون، وكلها قواعد ملزمة للدول بكونها تحدد حقوق والتزامات ينظمها القانون الدولي لحقوق الإنسان على شكل التزامات من قبل الدول بمواجهة الأفراد بالتصرف بطريقة معينة أو بالإحجام عن اتخاذ إجراء معين في سبيل تعزيز احترام هذه الحقوق وحمايتها من الانتهاك[1].**

**جدير بالذكر ان هذه القواعد سالفة الذكر تستوجب على الدول ضرورة احترام هذه القواعد على المستوى الدولي والوطني بحيث تكون إحدى مظاهر احترم الدول لهذه القواعد دمجها في تشريعاتها الداخلية، إذ أنه في الحالات التي يخلو فيه القانون**

(1)OHCHR (2012b). Human Rights Indicators a Guide to Measurement and Implementation, HR/PUB/12/5. New York,.Geneva: UN

- OHCHR (2012a). Guiding Principles on Extreme Poverty and Human Rights, A/HRC/21/39. New York; Geneva: UN.

الوطني من قواعد قانونية لحماية حقوق الإنسان، فإن الشرعة الدولية لحقوق الإنسان تحمل قوة كبيرة لحماية حقوق الإنسان حتى على المستوى الوطني اذا ما كان هناك انتهاك على حقوق الإنسان في دولة ما، فيتحرك المجتمع الدولي بموجب المسئولية الملقاة في القواعد سالفة الذكر على مستوى المجتمع الدولي للدول، في الوقت الذى تسعى فيه الدول دائماً إلى إبراز شرعيتها الدولية عن طريق احترام قواعد القانون الدولي، وعليه غالبًا ما يتم تسمية منتهكي حقوق الإنسان، وفضحهم كأداة فعالة لردع الدول عن التقصير في واجباتها تجاه حماية حقوق الإنسان.

وكما بينّا سابقا، جاءت تقنية الذكاء الاصطناعي بأشكال جديدة من انتهاكات حقوق الإنسان، وبأشكال مستحدثة من الاضطهاد الممارس على الأفراد وعادة ما يكون ضحايا هذه الممارسات من الأشخاص المهمشين الذين يكونوا في أمس الحاجة إلى الحماية القانونية لحقوقهم الأساسية من الانتهاك والاضطهاد حيث ينعكس ذلك من خلال البيانات والمخرجات التي تعزز هذه الممارسات، وهنا نجد أن تطبيق قانون حقوق الإنسان على الظروف المتغيرة، بما في ذلك التطورات التكنولوجية، يمكن له أن يعالج بعضًا من الأضرار المجتمعية التي يسببها الذكاء الاصطناعي، وأن يمنع حدوث مثل هذه الأضرار في المستقبل، أما بالنسبة لمسؤولية الشركات التجارية، وخاصة عبر الوطنية التي هي في العادة الجهة الأساسية المعنية بتطوير تقنيات الذكاء الاصطناعي، فإنه وفقًا لمبادئ الأمم المتحدة، وتحديدا المبادئ التوجيهية للأمم المتحدة بشأن الأعمال التجارية وحقوق الإنسان لعام ٢٠١١، يتوجب على الدول حماية الأفراد من انتهاكات حقوق الإنسان المرتكبة من قبل الشركات الخاضعة لولايتها القضائية، فالشركات مسؤولة عن احترام حقوق الإنسان

أينما تعمل، مما يترتب عليه تمكين ضحايا انتهاكات حقوق الإنسان المرتكبة من قبل الشركات بالحصول على سبل الإنصاف بالوسائل القضائية وغير القضائية [1].

وفى هذا الاطار تجدر الاشارة الى طبيعة حقوق الانسان كونها عالمية وغير قابلة للتصرف، ومتشابكة ومترابطة وغير قابلة للتجزئة، فإنه يمكن القول هنا أن الذكاء الاصطناعي يؤثر تقريبًا في كل حق من حقوق الإنسان المعترف بها دوليًا ، وعليه فإن هذه الحقوق واردة في الصكوك الدولية الأساسية المعنية بحماية حقوق الإنسان والمتمثلة بالشرعة الدولية لحقوق الإنسان، وهي الوثائق الثلاث التي تشكل أساس القانون الدولي لحقوق الإنسان، وهي الإعلان العالمي لحقوق الإنسان لعام ١٩٤٨ والعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية لعام ١٩٦٦، والعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية لعام ١٩٦٦ والتي يتم عادة التطرق إليها في نطاق علاقة القانون الدولي لحقوق الإنسان والذكاء الاصطناعي، إلا أنه يتم أيضا التطرق إلى القواعد القانونية المعنية بحقوق الإنسان المرتبطة بمعالجة الحقوق الأكثر تخصصا في صكوك دولية متعددة، وذات أهمية كبيرة كميثاق الأمم المتحدة لعام ١٩٤٥ خصوصا فيما يتعلق بحماية الأمن والسلم الدوليين، والاتفاقيات المختلفة المعنية بتنظيم حقوق الإنسان المرتبطة بفئات محددة بذاتها كالمرأة والطفل أو بجماعات بصفتها الخاصة كاللاجئين والعمال المهاجرين، كذلك تجدر الاشارة الى القواعد القانونية الإقليمية المنظمة لحقوق الإنسان وعلاقتها

(1)Andersen, Human Rights in the Age of Artificial Intelligence, 2018

https://www.accessnow.org/cms/assets/uploads/2018/11/AI-and-Human-Rights.pdf

- OHCHR (2011a). Guiding Principles on Business and Human Rights. .New York; Geneva: UN .٠٤/١١HR/PUB/


Egyptian Journal of International Law, Vol. 80, No. 2, December 2024
https://ejil.journals.ekb.eg email: info@egsil.org
ISSN: 1687-2290 (Print) ISSN: 2974-4512 (Online)

بالذكاء الاصطناعي من أهمها الاتفاقية الأوروبية لحماية حقوق الإنسان وحرياته الأساسية لعام ١٩٥٠ والاتفاقية الأمريكية لحقوق الإنسان لعام ١٩٦٩ والميثاق العربي لحقوق الإنسان لعام ٢٠٠٤، حيث تشكل هذه الصكوك القانونية الدولية والإقليمية تشكل القواعد العامة والأساسية التي بالإمكان الرجوع إليها لحماية حقوق الأفراد في مواجهة تحديات الذكاء الاصطناعي[١].

وتجدر الإشارة هنا إلى أنه يأخذ التوجه الحديث بجعل القانون الدولي لحقوق الإنسان واجبا للتطبيق أثناء السلم والنزاع المسلح إلا أننا نجد أنه من المهم حفاظا على الطبيعة الاستثنائية لحالة النزاع المسلح الفصل ما بين القواعد القانونية لقانون حقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني، فالقانون الدولي الإنساني يعد فرعاً من فروع القانون الدولي العام واجب التطبيق في حالة النزاع المسلح والذي ينقسم بدوره إلى قواعد تنظيم الحرب المتمثل بشكل أساسي باتفاقيات لاهاي لعام ١٨٩٩ والمعدلة في عام ١٩٠٧ وإلى قواعد حماية الأفراد ضحايا النزاع المسلح والمتمثلة بشكل أساسي باتفاقيات جينيف الأربعة لعام ١٩٤٩، بالإضافة إلى الاتفاقيات الدولية المعنية بتنظيم الأسلحة المحرمة دولياً وأسلحة الدمار الشامل، ويتوجب علينا الاهتمام بشكل خاص بقواعد القانون الدولي الجنائي المتعلق بالمسؤولية الدولية للأفراد في حال ارتكابهم للجرائم الدولية التي تمس بمصلحة المجتمع الدولي، وذلك لإعمال حقوق الإنسان كحقوق متأصلة للبشر في وقت النزاع المسلح، وفى هذا الإطار وعلى الرغم من كون القانون الدولي لحقوق الإنسان واجب التطبيق في حالة السلم، إلا أنه لا يمكننا استبعاد اللجوء إلى تقنيات الذكاء الاصطناعي في حالة

(1)OHCHR (2012b). Human Rights Indicators a Guide to Measurement and Implementation, HR/PUB/12/5. .New York; Geneva: UN

- غفران محمد إبراهيم واخرون، المرجع السابق، ص١٣٥:١٣٢.



Egyptian Journal of International Law, Vol. 80, No. 2, December 2024
https://ejil.journals.ekb.eg email: info@egsil.org
ISSN: 1687-2290 (Print) ISSN: 2974-4512 (Online)

**الحرب أو النزاع المسلح، بل أننا نجد بأن الاستخدامات الأكثر خطراً على المجتمع الدولي من قبل تقنيات الذكاء الاصطناعي، كتطوير أشكال جديدة وخطيرة من الأسلحة المستخدمة في الحروب السيبرانية أو كتطوير المقاتلين الآليين فائقي القوة أو الأسلحة ذاتية التشغيل التي تعتمد بشكل أساسي على الذكاء الاصطناعي. هنا يتوجب على المجتمع الدولي الاهتمام أيضا بأحكام القانون الدولي الإنساني الذي يشترك مع القانون الدولي لحقوق الإنسان في هدف المحافظة على كرامة وإنسانية الجميع[١].**

**وهنا يرى الباحثين أن السؤال الواجب طرحه على بساط البحث هو ما مدى كفاية هذه القواعد الخاصة بحماية حقوق الإنسان من مخاطر الذكاء الاصطناعي؟ ونرى أن الذكاء الاصطناعي يمكنه أن يخلق أشكال جديدة لانتهاكات حقوق الإنسان، لذلك فإنه لابد لهذه القواعد القانونية أن تتكيف بما يتناسب مع التطور السريع للمجتمعات البشرية، في الوقت الذى نجد فيه هذه القواعد مصاغة بطريقة تتلاءم مع متطلبات الدول وأطماعها السياسية والاقتصادية، أي أنها قد تكون في بعض الأحيان فضفاضة وغامضة بهدف السماح للدول بصقلها بما يتناسب مع استخداماتها الوطنية ومصالح الدول الخارجية، فهي وإن كانت تقوم برسم الخطوط العريضة لحماية الحقوق الأساسية لضمان الحياة الكريمة للأفراد بالقدر الذى يمكنها كقواعد من القدرة على التطور، إلا أنها على الجانب الأخر نجدها سلبية حيث تمنح الدول القدرة على تفسيرها وتطبيقها بحسب مصالحها أطماعها، وعليه من المهم جداً عدم الاكتفاء بالقواعد العامة والأسس القانونية التي تطرحها هذه النصوص القانونية**

(١) عمر مكى، القانون الدولي الإنساني في النزاعات المسلحة الحديثة، جنيف، اللجنة الدولية للصليب الأحمر، ٢٠١٧،ص١: ١٩.

الدولية، وإنما يجب العمل على تبني قواعد قانونية ذات صبغة دولية تنظم عمل وتطوير تقنيات الذكاء الاصطناعي لكونه موضوعا يمس المصلحة المشتركة للمجتمع الدولي كله، وهذا ما دفع المجتمع الدولي بواسطة هيئة الأمم المتحدة إلى إنشاء جهة محددة للعمل على موضوع الذكاء الاصطناعي والروبوتات.

# المبحث الثانى
# دور المنظمات الدولية والإقليمية في تنظيم حوكمة تكنولوجيا الذكاء الاصطناعي

لقد اهتمت المنظمات لدولية والإقليمية بالقضايا المتعلقة بتنظيم عمل تقنيات الذكاء الاصطناعي من منظور استراتيجي وتنظيمي، فالمنظمات المعنية بتطوير ومتابعة احترام تطبيق القانون الدولي لحقوق الإنسان على المستوى الدولي يقع عليها مسئولية العلم بالإمكانيات والتهديدات المحتملة للذكاء الاصطناعي على مجتمعنا البشري، جدير بالذكر أن هيئة الأمم المتحدة قد افتتحت عام ٢٠١٧ مركز الذكاء الاصطناعي والروبوتات كجزء من معهد الأمم المتحدة الإقليمي لأبحاث الجريمة والعدالة، وفى ها الإطار قد حذرت الأمم المتحدة عند افتتاحها للمركز من أن تقنيات الذكاء الاصطناعي والروبوتات قد تضر باستقرار العالم من خلال الحرب والبطالة، بحيث يجب التركيز على فكرة الأمن البشري من جانب ضمان السلم الدولي والتنمية البشرية لمنع انتشار الفقر كأهم المخاطر التي من المتوقع أن تتسبب بها تقنيات الذكاء الاصطناعي التي تؤثر بشكل عام على حقوق الإنسان[١].

أما على المستوى الإقليمي والوطني فقد قامت بدأت السلطات الوطنية والإقليمية بالإضافة للعديد من المؤسسات غير الحكومية حول العالم باعتماد استراتيجيات

(1)UNICRI (2020). Strategic Plan 2020-2025. https://unicri.it/sites/default/files/2020-07/UNICRI_AI_CentreStrategicPlan.pdf . P1.

- Mpinga, E., Bukonda N., Qailouli S., and Chastonay P. ,Artificial Intelligence and Human Rights: Are There Signs of an Emerging Discipline? A Systematic Review. Journal of Multidisciplinary Healthcare, 2022, 15, 235-246. https://doi.org/10.2147/JMDH.S315314

وخطط عمل وأوراق سياسات تهدف إلى الاستفادة من إمكانات الذكاء الاصطناعي وتحدد الاستراتيجيات الصناعية والبحثية وطرق جمع البيانات بالإضافة إلى العمل على خلق بنية تحتية وأخلاقية لحوكمة وتنظيم الذكاء الاصطناعي، وقد كانت البداية في عام ٢٠١٧، حيث عقدت أول قمة دولية للحوار العالمي الشامل حول الذكاء الاصطناعي المفيد في مدينة جينيف السويسرية بدعوة من الاتحاد الدولي للاتصالات، وهي إحدى الوكالات المتخصصة للأمم المتحدة، ثم اجتمعت العديد من وكالات الأمم المتحدة في قمة دولية في غاية الأهمية بهدف إنشاء منصة للتبادل بين الأمم المتحدة وفروعها المختلفة بشأن استراتيجية الذكاء الاصطناعي المستقبلية في عام ٢٠١٨، كخطوة لتنظيم الاعمال والاستراتيجيات المتعلقة بالذكاء الاصطناعي على أساس من التعاون بين المشاريع الداعمة لتسريع التقدم نحو أهداف التنمية المستدامة للأمم المتحدة ومبتكري الذكاء الاصطناعي وصناع القرار في القطاعين العام و الخاص، بالإضافة الى العمل على خلق خطط استراتيجية بصياغة عالمية لضمان تطوير موثوق وآمن وشامل لتقنيات الذكاء الاصطناعي والوصول العادل إلى فوائد الذكاء الاصطناعي بشكل يتناسب مع حماية ودعم حقوق الإنسان[١].

وعلى اثر ذلك وبعيداً عن نطاق هيئة الأمم المتحدة، فقد تم تبني العديد من الصكوك الدولية والإقليمية لتنظيم نواحي مختلفة من أشكال الذكاء الاصطناعي،

(1)National Science and Technology Council (NSTC). (2016). Preparing for the Future of Artificial Intelligence .

https://obamawhitehouse.archives.gov/sites/default/files/whitehouse_files/microsites/ostp/NSTC/preparing_for_the_future_of_ai.pdf .

- International Telecommunication Union (ITU), United Nations Activities on Artificial Intelligence (AI). Geneva: ITU, 2018 https://www.itu.int/dms_pub/itu-s/opb/gen/S-GEN-UNACT-2018-1-PDF-E.pdf.

نخص بالذكر منظمة العفو الدولية حيث قدمت إعلان تورنتو لحماية الحق في المساواة وعدم التعرض للتمييز في نظم التعلم الآلي لعام ٢٠١٨، وعلى الرغم من كونه مجرد إعلان غير ملزم قانونيا لأي من الدول أو الجهات المعنية إلا أنه يرسم الخطوط العريضة فيما يتعلق بأهمية الإدماج والتنوع والإنصاف كمكونات أساسية لضمان عدم خلق تخلق أنظمة تدعو الى أي شكل من أشكال التمييز ضد فئات محددة بذاتها ولا سيما ضد الفئات الضعيفة المهمشة، كم لا يغيب عن الذهن تبنى المجلس الأوروبي من الناحية الإقليمية العديد من الصكوك والوثائق القانونية المعنية بتنظيم عمل الذكاء الاصطناعي، مثل الميثاق الأخلاقي الأوروبي بشأن استخدام الذكاء الاصطناعي في الأنظمة القضائية وبيئتها الذي اعتمده فريق عمل مجلس أوروبا المعني بجودة العدالة لعام ٢٠١٨، بالإضافة إلى العديد من التعليمات والمبادئ التي تبناها الاتحاد الأوروبي، وفي عام ٢٠٢١، وبسبب تعددية هذه التعليمات والمبادئ تم طرح اقتراح تنظيمي من قبل البرلمان الأوروبي والمجلس الأوروبي لتنسيق القواعد المعنية بالذكاء الاصطناعي وتعديل بعض الأعمال التشريعية ذات العلاقة للاتحاد الأوروبي[١].

كما ينبغي الاشارة ان هناك عدد من الدول الاعضاء داخل الامم المتحدة قد تبنت سياسات وخطط تنظيم تطوير الذكاء الاصطناعي على المستوى الداخلي بإنشاء مركز الذكاء الاصطناعي والروبوت لدى الامم المتحدة، فبالرجوع إلى الجدول الزمني للوثائق الاستراتيجية لحوكمة وتنظيم الذكاء الاصطناعي نجد أن بعض الدول، مثل كندا وفنلندا، حيث طورت استراتيجياتها الوطنية للذكاء الاصطناعي منذ عام ٢٠١٧،

(١) إيناس خلف الخالدي، حوكمة استخدام الذكاء الاصطناعي في العمل القضائي: قراءة قانونية في الميثاق الأخلاقي الأوروبي بشان استخدام الذكاء الاصطناعي في النظم القضائية وبيئتها، مجلة البحوث والدراسات الشرعية، مج١٠، ع١١٦، ٢٠٢١، ص ١٥٥: ١٨١.

وتبعتها كل من اليابان وفرنسا وألمانيا والمملكة المتحدة و البرازيل والمجر وبولندا وإسبانيا في عام[1] ٢٠١٨.

أما بالنسبة للدول العربية فإنها، فالمملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة كانتا من أولى الدول العربية في تبني الاستراتيجيات الوطنية للذكاء الاصطناعي منذ عام ٢٠١٧ وتبعتهما كل من مصر وتونس في عام ٢٠١٨ ومن ثم قطر في عام ٢٠١٩، ويلاحظ الاهتمام المتلاحق لدول الاتحاد الخليجي في مجال حوكمة الذكاء الاصطناعي وارتفاع جاهزية الحوكمة لهذه الدول، وتتوجه الدول العربية حالياً إلى إنشاء استراتيجية إقليمية مشتركة لحوكمة الذكاء الاصطناعي في المنطقة[2].

وعلى الرغم من الجهود المبذولة لإدارة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات الإلكترونية والمعاملات السيبرانية وفقا للاتفاقيات الإقليمية والدولية والتشريعات الوطنية للعديد من الدول المتقدمة، إلا أن هذا المجال الحيوي لا يزال يعاني من قصور في القوانين الوطنية التي تنظم العمليات المتعلقة بالتقنيات السيبرانية وحوكمة معاملاتهم، فهناك عدد من المؤشرات التي تتطلب معالجة الأمن السيبراني من منظور وقيم ومبادئ الأمن القومي للدول والشعوب، حيث أن المخاطر والتهديدات الحالية والمتوقعة للأمن السيبراني على المدى الطويل تتطلب عملاً أمنياً كبيراً يبدأ

(1)Galindo, L., Perset K., and Sheeka F, An Overview of National AI Strategies and Policies. Going Digital Toolkit Note, No. 14, 2021, p26.

(2)Oxford Insights , Government AI Readiness Index 2021. Ottawa, ٢٠٢٢, p39: IDRC.

- Pauwels, E. , How Can Multilateralism Survive the Era of Artificial Intelligence? Available at: https://www.un.org/ar/58597 2018, p38

مبكراً لأنه عمل استراتيجي لا يقتصر على الأجهزة والمعدات التكنولوجية والموارد المالية والبشرية فقط، بل هو عمل يتطلب التعليم والخبرة. بناء جيل جديد محصن بالقيم والأخلاق والسلوك الطيب يرقى... إلى القيم العلمية والتكنولوجية التي خلقها الإنسان لتحقيق حياة أفضل وسعادة ورفاهية بعيداً عن أسباب الدمار والخسارة، فيجب أن تهتم المؤسسات الأمنية الوطنية بتبني مهام الأمن السيبراني بمفهومه الواسع من خلال رسم سياساته وخططه الاستراتيجية ودراساته وأبحاثه، وبناء القدرات البشرية القادرة على تحقيق الأمن والأمان، مع ملاحظة أنه على الرغم من وجود بعض الدورات التعليمية والبرامج التدريبية المتواضعة، إلا أننا لا نجد أيضاً مؤسسات تعليمية متخصصة لإعداد الموارد البشرية وبناء القدرات لأهم وظائف المستقبل (حماة الأمن السيبراني)، أو لتأهيل خبراء في فحص الكمبيوتر وتحليل البرامج والتقنيات السيبرانية والأدلة الرقمية وفق مناهج تجمع بين العلوم الأمنية والقانون. والتكنولوجيا لإعداد خبراء تقنيين قانونيين للفحص القانوني للكمبيوتر وملحقاته كما هو الحال في الدراسات الطبية القانونية، جدير بالذكر انه ينبغي الإشارة فى هذا الإطار الى مشروع الأمن السيبراني التابع للمعهد الوطني الأمريكي للمعايير والتكنولوجيا والذى يعد أحد أفضل التطبيقات العالمية التي يمكن استخدام مبادئها ومعاييرها كدليل إرشادي في تعزيز أو بناء أنظمة الأمن السيبراني، لذلك فقد وقعت معظم دول العالم على معاهدات دولية واتفاقيات إقليمية لمواجهة المخاطر والتهديدات التي يتعرض لها الأمن السيبراني، كما أصدرت تشريعات وطنية تنظم معايير واستخدامات التقنيات السيبرانية في جوانبها المدنية والجنائية والأمنية. ومع ذلك، فإن السباق بين التطور التكنولوجي وتطور القوانين قد يعتبر غير متكافئ.

وعلى المستوى الدولي، لاحظنا إنجازاً في مواجهة الجرائم الإلكترونية، فيما يعرف بالمعاهدة الدولية للجرائم الإلكترونية لعام ٢٠٠١، والتي دخلت حيز التنفيذ عام

٢٠٠٤ بانضمام (١٢٢) دولة، ونحن إذ نتناول موضوع الأمن السيبراني في سياق نظام الأمن الوطني ونظام الأمن الدولي بشكل عام، نجد أنفسنا أمام بيئة عالمية تهيمن عليها التقنيات المتقدمة والمتجددة للمعلومات والذكاء الاصطناعى والاتصالات الإلكترونية والثقافات السيبرانية والفضائية، فقد أصبحت كافة مكونات الحياة وشؤون الإنسان الاجتماعية والاقتصادية والعسكرية والأمنية مرتبطة أو منقولة أو مخزنة في تقنيات سيبرانية ومواقع افتراضية يصعب السيطرة عليها أو ضمان سلامتها، كما سبق أن ذكرنا، وللقانون الدولى هنا أهمية خاصة لتنظيم العمل في هذه البيئة السيبرانية العالمية لأسباب منها:

أولاً: تباين الأماكن ومجالات التطبيق والمفاهيم الإقليمية للقوانين، حيث يصعب ملاحقة ومتابعة المعاملات السيبرانية عبر الحدود الدولية.

ثانياً: إن التغيرات السريعة التي تشهدها التقنيات السيبرانية ووسائل إعلامها الذكية تسبق خطوات إبرام المعاهدات الدولية والتشريعات الوطنية بفارق كبير.

ثالثاً: يختلف التعليم والتأهيل المهني للعاملين في مجال القانون عن العلوم الحديثة التي تقوم عليها البيئة السيبرانية وأدواتها الذكية، وهذا ما حاولت المعاهدة الدولية للجرائم الإلكترونية معالجته من خلال إنشاء تلك المعاهدات بحيث تقوم على ثلاث ركائز:

- المعاهدة الدولية وبروتوكولاتها.
- بناء القدرات في مجال الأمن السيبراني.
- المتابعة والتعاون الدولي في مواجهة مشكلات الأمن السيبراني.

ومن الجهود الدولية في هذا الاطار التوصية الخاصة بأخلاقيات الذكاء الاصطناعي الصادرة عن منظمة الامم المتحدة للعلوم والثقافة ( UNESCO) من

خلال المؤتمر العام لمنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو) المنعقد إبان دورته الحادية والأربعين بمدينة باريس في الفترة الممتدة من ٩ إلى ٢٤ تشرين الثاني/نوفمبر من عام ٢٠٢١، إذ يقر بالعواقب الحسنة والسيئة الشديدة والفعالة التي يعود بها الذكاء الاصطناعي على المجتمعات البشرية والبيئة والنظم الإيكولوجية والحياة البشرية، وحتى على العقل البشري، نظراً لأسباب تضم السبل الجديدة لتأثير استخدام الذكاء الاصطناعي في كيفية التفكير والتفاعل واتخاذ القرارات لدى البشر، وكذلك في التربية والعلوم الطبيعية والعلوم الاجتماعية والإنسانية والثقافة والاتصال والمعلومات، ويؤمن بأن التوصية المعروضة عليه، التي جرى الأخذ بنهج شامل لإعدادها باعتبارها وثيقة تقنينية تستند إلى القانون الدولي وتركز على كرامة وحقوق الإنسان، وكذلك على المساواة بين الجنسين والعدالة الاجتماعية والاقتصادية والتنمية الاجتماعية والاقتصادية والسلامة الجسدية والنفسية والتنوع والترابط والشمول وحماية البيئة والنظم الإيكولوجية، يمكن أن توفر الإرشادات اللازمة لتوجيه وسائل تكنولوجيا الذكاء الاصطناعي توجيهاً مسؤولاً، ويسترشد بمقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة، ويأخذ بعين الاعتبار أن وسائل تكنولوجيا الذكاء الاصطناعي يمكن أن تعود بمنافع كبيرة على البشرية ويمكن لجميع البلدان الانتفاع بها، بيد أنها تثير شواغل أخلاقية أساسية بشأن أمور تضم مثلاً أوجه التحيز التي يمكن أن تؤدي هذه الوسائل إلى ترسيخها وتفاقمها، والتي يمكن أن تفضي إلى التمييز والتفاوت والفجوات الرقمية والاستبعاد وتحديد التنوع الثقافي والاجتماعي والبيولوجي وإيجاد فجوات وفوارق اجتماعية أو اقتصادية؛ وضرورة الشفافية وإمكانية الفهم فيما يخص عمليات تشغيل الخوارزميات والبيانات المستخدمة لتدريب وسائل تكنولوجيا الذكاء الاصطناعي؛ والعواقب المحتملة لوسائل تكنولوجيا الذكاء الاصطناعي على كرامة الإنسان وحقوق الإنسان والحريات الأساسية، وعلى المساواة بين الجنسين

والديمقراطية، وكذلك على العمليات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والثقافية والممارسات العلمية والهندسية، وعلى الرفق بالحيوان وحماية البيئة والنظم الإيكولوجية، على سبيل المثال لا الحصر.

ويلاحظ أن وضع إطار تقنيي لوسائل تكنولوجيا الذكاء الاصطناعي وعواقبها الاجتماعية عمل يستند إلى الأطر القانونية الدولية والوطنية وحقوق الإنسان والحريات الأساسية والأخلاقيات وضرورة الانتفاع بالبيانات والمعلومات والمعارف، وكذلك إلى حرية البحث والابتكار، وسلامة الإنسان والبيئة والنظم الإيكولوجية، ويربط القيم والمبادئ الأخلاقية والتحديات والفرص المتعلقة بوسائل تكنولوجيا الذكاء الاصطناعي استناداً إلى فهم مشترك وأهداف مشتركة، ويقر أيضاً بأن القيم والمبادئ الأخلاقية يمكن أن تساعد على وضع وتطبيق سياسات عامة وقواعد قانونية قائمة على الحقوق عن طريق توفير الإرشادات اللازمة لذلك من أجل مواكبة سرعة وتيرة التطور التكنولوجي، ويؤمن أيضاً بأن وجود معايير أخلاقية مقبولة عالمياً لوسائل تكنولوجيا الذكاء الاصطناعي في ظل الاحترام التام للقانون الدولي، ولا سيما القانون الدولي لحقوق الإنسان، يمكن أن يؤدي دوراً رئيسياً في وضع قواعد متعلقة بالذكاء الاصطناعي في جميع أرجاء المعمورة، ويأخذ بعين الاعتبار أيضاً الإعلان العالمي لحقوق الإنسان لعام ١٩٤٨، وسائر صكوك القانون الدولي لحقوق الإنسان، ومنها الاتفاقية الخاصة بوضع اللاجئين لعام ١٩٥١، واتفاقية عام ١٩٥٨ بشأن التمييز في الاستخدام والمهنة، والاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري لعام ١٩٦٥، والعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية لعام ١٩٦٦، والعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية لعام ١٩٦٦، واتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة لعام ١٩٧٩، واتفاقية حقوق الطفل لعام ١٩٨٩، واتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة لعام ٢٠٠٦، واتفاقية

عام ١٩٦٠ بشأن مكافحة التمييز في مجال التعليم، واتفاقية حماية وتعزيز تنوع أشكال التعبير الثقافي لعام ٢٠٠٥، وكذلك كل الصكوك والتوصيات والإعلانات الدولية الأخرى المتعلقة بحقوق االقمة ويحيط علماً بإعلان الأمم المتحدة بشأن الحق في التنمية لعام ١٩٨٦؛ وإعلان اليونسكو بشأن مسؤوليات الأجيال الحاضرة تجاه الأجيال المقبلة لعام ١٩٩٧؛ والإعلان العالمي لأخلاقيات البيولوجيا وحقوق الإنسان لعام ٢٠٠٥؛ وإعلان الأمم المتحدة بشأن حقوق الشعوب الأصلية لعام ٢٠٠٧؛ والقرار ٧٠/١٢٥ الذي اعتمدته الجمعية العامة للأمم المتحدة في عام ٢٠١٥ بشأن استعراض تنفيذ نتائج |العالمية المجتمع المعلومات (الوثيقة A/RES/١٢٥/٧٠)؛ والقرار ٧٠/١ الذي اعتمدته الجمعية العامة للأمم المتحدة في عام ٢٠١٥ بشأن "تحويل عالمنا: خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠" (الوثيقة A/RES/١/٧٠)؛ وتوصية عام ٢٠١٥ بشأن صون التراث الوثائقي، بما في ذلك التراث الرقمي، وإتاحة الانتفاع به؛ وإعلان المبادئ الأخلاقية المتعلقة بتغير المناخ لعام ٢٠١٧؛ والتوصية الخاصة بالعلم والمشتغلين بالبحث العلمي لعام ٢٠١٧؛ ومؤشرات عالمية الإنترنت (التي وافق عليها المجلس الدولي الحكومي لبرنامج اليونسكو الدولي لتنمية الاتصال في عام ٢٠١٨)، وتضم مبادئ مفهوم عالمية الإنترنت المتمثلة في مبدأ مراعاة حقوق الإنسان ومبدأ الانفتاح ومبدأ الإتاحة للجميع ومبدأ المشاركة المتعددة الأطراف (التي وافق عليها المؤتمر العام لليونسكو في عام ٢٠١٥)؛ والقرار ٤٢/١٥ الذي اعتمده مجلس حقوق الإنسان في عام ٢٠١٩ بشأن "الحق في الخصوصية في العصر الرقمي" (الوثيقة A/HRC/RES/١٥/٤٢)؛ والقرار ٤١/١١ الذي اعتمده مجلس حقوق الإنسان في عام ٢٠١٩ بشأن "التكنولوجيات الرقمية الجديدة والناشئة وحقوق الإنسان" (الوثيقة A/HRC/RES/١١/٤١).

كما اشارت التوصية على ضرورة تعزيز التعاون والتضامن على الصعيد العالمي من خلال اقرار اجراءات تشمل العمل مع الأطراف المعنية لتيسير الانتفاع العادل بوسائل تكنولوجيا الذكاء الاصطناعي، وكذلك للتصدي للتحديات الناتجة عنها في ثقافات ونظم أخلاقية متنوعه ومترابطة والحد من احتمالات اساءه استخدام هذه الوسائل مع أهمية الوضع في الاعتبار المصاعب الناجمة عن سرعه تطور وسائل تكنولوجيا الذكاء الاصطناعي التي تعترض حسن استخدامها واداره امورها او حوكمتها بطريقه أخلاقية وكذلك يجب الوضع في الاعتبار الاهداف الرامية لاحترام وحمايه التنوع الثقافي و كذلك الاحتمالات التي يمكن ان تسببها سرعه تطور هذه الوسائل في اضطراب المعايير والقيم الأخلاقية المحلية والإقليمية، كما دعت التوصية الدول الاعضاء بضرورة اتخاذ التدابير المناسبة لذلك سواء التشريعية او اي تدبير اخرى ضرورية وفقا للإجراءات الدستورية الخاصة بكل دوله من اجل وضع المبادئ والقواعد المنصوص عليها في التوصية موضع التطبيق في الاراضي الخاضعة لولاياتها وفقا لأحكام الدولي ومنها احكام القانون الدولي لحقوق الانسان.

كما اشارت التوصية الى انه ينبغي على الجهات الفاعلة المعنية بالذكاء الاصطناعي والدول الاعضاء ان تحترم حقوق الانسان والحريات الأساسية وان تدعهما وينبغي لها ايضا ان تعمل على تعزيز حمايه البيئة والنظم الأيكولوجية وان تتحمل المسؤولية الأخلاقية والقانونية التي تقع على عاتقها وفقا للأحكام القانون الوطني واحكام القانون الدولي ولا سيما الاحكام الخاصة بواجبات الدول الاعضاء المتعلقة بحقوق الانسان ومنها الواجبات المرتبطة بالجهات الفاعلة المعنية بالذكاء الاصطناعي الموجودة داخل اراضيها والخاضعة لسياداتها الفعلية وكذلك وفقا للإرشادات الخاصة بالأخلاقيات طوال دورة حياه نظم الذكاء الاصطناعي وينبغي ان يتاح دائما اقرار المسؤولية الأخلاقية عن القرارات والاجراءات القائمة باي شكل من

الاشكال على اي نظام من نظم الذكاء الاصطناعي، مع ضرورة وضع اليات ملائمه للإشراف وتقييم العواقب والمراجعة الدائمة واعطاء العناية الواجبة لحمايه المبلغَين عن المخالفات من اجل ضمان المسائلة عن نظم الذكاء الاصطناعي وعواقبها ، كما شددت التوصية على ضرورة اتخاذ تدابير تقنيه ومؤسسيه لضمان قابليه عمل نظم الذكاء الاصطناعي للمراجعة والتتبع ولا سيما من اجل التصدي لكل ما يخالف قواعده ومعايير حقوق الانسان وكل ما يهدد سلامه البيئة والنظم الأيكولوجية، الجدير بالذكر انه جاء في ثنايا هذه التوصية الحديث عن كيفيه استخدام هذه التوصية والانتفاع بها وتطبيقها بنصها على انه ينبغي على الدول الاعضاء وسائر الجهات المعنية المحددة في هذه التوصية احترام وتعزيز ونشر وحمايه القيم والمبادئ والمعايير الأخلاقية المبينة في هذه التوصية وفيما يتعلق بالذكاء الاصطناعي كما ينبغي اتخاذ كل تدابير الممكنة من قبل الدول الاعضاء لتطبيق هذه احكام هذه التوصية كما اشارت التوصية على انه ينبغي للدول الاعضاء ان تسعى الى توسيع نطاق عملها بشان هذه التوصية ودعم التعاون مع جميع المنظمات الوطنية والدولية الحكومية وغير الحكومية المعنية وكذلك مع الشركات العابرة للحدود الوطنية ومع المنظمات العلمية لإنشاء لجان وطنيه لأخلاقيات الذكاء الاصطناعي جدير بالذكر ان اليونسكو يمتلك ما يؤهله لترويج ونشر هذه التوصية من خلال التعاون مع كيانات الامم المتحدة الاخرى المعنية مثل اللجنة العالمية لأخلاقيات المعارف العلمية والتكنولوجية واللجنة الدولية لأخلاقيات البيولوجيا واللجنة الدولية الحكومية لأخلاقيات البيولوجيا .

ويرى الباحث في هذا الصدد ان الوثائق والنظم القانونية الدولية لازالت قليلة كما انها لا ترقى لمرتبة القواعد القانونية الالزامية، وهنا نهيب بالكيانات الدولية ذات الصلة بضرورة اعمال اليات تنفيذية بحيث تضع القواعد القانونية التي تحمة بيئة

الذكاء الاصطناعي موضوع التنفيذ، وكذلك اعمال اليات رقابية اكثر فاعلية عن طريق التعاون الدولي الفعال في هذا الشأن.

- **ختاماً**...

لا شك أن الذكاء الاصطناعي يلعب اليوم دورًا محوريًا في التحول الرقمي في مختلف المجالات، حيث أن ما تحققه هذه التكنولوجيا الآن يستحق تغيير العالم من حولنا من أجلها، ويجب على الخبراء والعلماء والمتخصصين تكثيف الدراسات والأبحاث حول هذه المتغيرات المتجددة وفهم الأساليب المتعددة والمختلفة التي يطلقها القراصنة من خلال الهجمات السيبرانية، ولهذا يجب على الدول إنشاء مجلس للأمن السيبراني، والتي تضطلع باقتراح وإعداد التشريعات والسياسات والمعايير اللازمة لتعزيز الأمن السيبراني لجميع القطاعات المستهدفة بالدول ورفعها إلى الاجهزة المعنية لاعتمادها فى تشريعاتها الداخلية ومتابعة تنفيذها بالتنسيق مع الجهات ذات الصلة، حتى يتسنى الاستفادة القصوى من تكنولوجيا الذكاء الاصطناعي وتلافى التداعيات السلبية التي يمكن ان تؤثر على حقوق الانسان والاطفال وامن المعلومات.

وفى هذا الاطار فقد توصلنا الى مجموعة من النتائج على النحو التالي:

١. وسائل تكنولوجيا الذكاء الاصطناعي في ذاتها لا تضمن بالضرورة ازدهار المجتمعات البشرية والبيئة الإيكولوجية.

٢. تندرج البيئة الايكولوجية ضمن الضرورات التي تفرض نفسها على البشر.

٣. ارتباط كرامة الانسان وحماية حقوقه وحرياته الاساسية بدورة حياة نظم الذكاء الاصطناعي.

٤. تثير نظم الذكاء الاصطناعي انواع جديدة من المخاطر على اتخاذ القرارات وكذلك التوظيف والتشغيل والعمل والتفاعل الاجتماعي والرعاية الصحية والتربية والتعليم والانتفاع بالمعلومات والفجوة الرقمية والبيانات الشخصية وضمان الامن وحفظ النظام العام للدول.

٥. إن نظم الذكاء الاصطناعي يمكن ان تؤدى الى ايجاد تحديات اخلاقية جديدة حيث يمكن ان تؤدى الى خلق نوع من التحييز الامر الذى يؤدى حتما الى التوسعة في انماط التمييز.

٦. تتجلى التحديات الكبيرة لنظم الذكاء الاصطناعي في قدرتها على القيام بأعمال لم يكن يستطيع القيام بها سابقا سوى البشر.

٧. يمكن لنظم الذكاء الاصطناعي ان تنافس على المدى البعيد البشر في القدرة الخاصة بهم على اكتساب الخبرة والعمل الامر الذى يسير الكثير من المخاوف حول استقلالية الانسان وعمله وقيمته وكرامته.

٨. يمكن لنظم الذكاء الاصطناعي أن تخلق ظروف جديدة لنشأة الاطفال والشباب وتشكيل فهمهم للمعلومات ودعم اتخاذ القرارات لديهم.

٩. لا يمكن الاكتفاء بالتركيز على القيم والمبادئ التي يجب ان تشتمل على نظم الذكاء الاصطناعي بل يجب ان تركز على التطبيق العملي لها.

١٠. إن العيش في مجتمعات متطورة تشهده الرقمنة مرتبط بإعمال ممارسات تربوية وتعليمية جديدة يمكن انو تواجه عواقب نظم الذكاء الاصطناعي.

١١. إن اختراع وسائل تكنولوجيا الذكاء الاصطناعي قد يكون أمرا مفيدا لتحقيق الاهداف المتعلقة بالتنمية المستدامة وقد يكون بمثابة عائق لها.

١٢. على الرغم من الاثر الإيجابي لنظم الذكاء الاصطناعي في إثراء الصناعات الثقافية والإبداعية، الا انها يمك ان تؤدى ايضا الى تفاقم تركيز المواد والبيانات والوسائل الثقافية في أيدى قلة قليلة من الجهات الفاعلة فقط.

١٣. أن البيئة الرقمية الغير آمنة للطفل يمكن أن تدمر حقوق الطفل على المستوى الدولي.

١٤. وجوة فجوة رقمية كبير بين الدول المتقدمة والدول النامية نتيجة عدم مواكبة هذه الأخيرة للتطور التكنولوجية الحديثة، الأمر الذى يؤثر سلباً بشكل حتمي في الدول النامية .

١٥. عدم وجود تبادل دولي إقليمي كافي للقضاء على الفجوة الرقمية سالفة الذكر.

## التوصيات:

بإنزال ما تقدم يمكن للباحثين أن يقترحوا مجموعة من التوصيات كالتالي:

١. وجوب خلق إطار قانوني عالمي أكثر فاعلية للقيم والمبادئ والاجراءات اللازمة تكون بمثابة قواعد استرشاديه للدول فيما يتعلق بتشريعاتها وسياستها الخاصة بنظم الذكاء الاصطناعي بحيث تكون متفقة مع أحكام القانون الدولي في هذا الشأن.

٢. ضرورة إعمال التعاون الخلاق في إطار توجيه أعمل الافراد والمجتمعات على مستوى المؤسسات والافراد وشركات القطاع لخاص لضمان دمج أخلاقيات نظم الذكاء الاصطناعي في جميع دورة حياتها، من خلال ضمان إعمال الحوار المتعدد الأطراف مع السعي الى الاتفاق في الآراء حول القضايا الاخلاقية المتعلقة بالذكاء الاصطناعي.

٣. يجب تعزيز وحماية حقوق الانسان والحريات الاساسية والمساواة بين الجنسين حاضرا ومستقبلا داخل البيئة الرقمية وداخل نظم الذكاء الاصطناعي.

٤. ضرورة احترام التنوع الثقافي في جميع مراحل حياة نظم الذكاء الاصطناعي عن طريق حماية البيئة والنظم الإيكولوجية.

٥. يجب خلف وتعزيز إجراءات عادلة للانتقاع بالتطورات والمعارف وتقاسمها مع البلدان النامية والاقل نموا في مجال الذكاء الاصطناعي.

٦. يجب ان يكون لدى الناس سبب قوى للثقة بانه يمكن للذكاء الاصطناعي ان يعود عليهم بمنافع كثيرة وذلك عن طريق خلق ما يكفى من التدابير القانونية التي يمكن لها تحد من المخاطر المتعلقة بنظم الذكاء الاصطناعي.

٧. يجب احترام الخصوصية وصونها وتعزيزها طوال حياة الذكاء الاصطناعي.

٨. يجب العمل على إدراك العواقب الانسانية والاجتماعية والاقتصادية والبيئية لنظم الذكاء الاصطناعي على الاهداف التنمية المستدامة التي حددتها الامم المتحدة وذلك عن طريق التقييم المتواصل لهذه الوسائل.

٩. نهيب باستخدام نظم فعاله للذكاء الاصطناعي لتحسين صحه الانسان وحمايه الحق في الحياه للحد من تفشي الامراض عن طريق تعزيز التضامن الدولي من اجل مواجهه المخاطر الصحية والعالمية مع ضمان توافقها مع احكام القانون الدولي.

١٠. دعم التعاون مع جميع المنظمات الوطنية والدولية الحكومية وغير الحكومية المعنية وكذلك مع الشركات العابرة للحدود الوطنية ومع المنظمات العلمية لإنشاء لجان وطنيه لأخلاقيات الذكاء الاصطناعي.

١١. نبغي وضع اليات ملائمه للإشراف وتقييم العواقب والمراجعة والاء العناية الواجبة ومنها اليات لحمايه المبلغين عن المخالفات.

١٢. اقرار المسؤولية الأخلاقية عن القرارات والاجراءات القائمة باي شكل من الاشكال على اي نظام من نظم الذكاء الاصطناعي.

١٣. يجب مراعاه المصاعب الناجمة عن سرعه تطور وسائل تكنولوجيا الذكاء الاصطناعي التي تعترض سبيل الجهود التي تسعى ادارة منافع نظم الذكاء الاصطناعي.

١٤. ضرورة اتخاذ التدابير المناسبة سواء التشريعية او اي تدبير اخرى ضرورية وفقا للإجراءات الدستورية الخاصة بكل دوله من اجل وضع المبادئ والقواعد المتعلقة بالاستخدام النافع والعادل لنظم الذكاء الاصطناعي موضع التطبيق وفقا لأحكام الدولي ومنها احكام القانون الدولي لحقوق الانسان.

١٥. يجب أن يشترط التنظيم تقييم المخاطر التي تنطوي عليها نظم الذكاء الاصطناعي والآثار المترتبة في مجال حقوق الإنسان قبل الاستخدام وإثناءه وبعده، ومن الضروري للغاية ضمان الشفافية والرقابة المستقلة والوصول إلى سبل الانتصاف الفعالة، لا سيما عندما تستخدم الدولة نفسها تكنولوجيات الذكاء الاصطناعي.

١٦. ويجب حظر أو تعليق تكنولوجيات الذكاء الاصطناعي التي لا يمكن تشغيلها بما يتماشى مع القانون الدولي لحقوق الإنسان إلى حين اعتماد الضمانات المناسبة في هذا الصدد.

١٧. من الضروري للغاية تطبيق الأنظمة والضمانات القائمة، على غرار الأطر المتعلقة بحماية البيانات وقانون المنافسة واللوائح القطاعية، بما في ذلك ما

يتعلّق بالصحة والتكنولوجيا والأسواق المالية، فمنظور حقوق الإنسان لتطوير الذكاء الاصطناعي واستخدامه لن يحمل سوى أثرًا محدودًا إذا كان احترام حقوق الإنسان غير كاف في المشهد التنظيمي والمؤسسي الأوسع نطاقًا.

١٨. يجب مقاومة قطاع الذكاء الاصطناعي نفسه ومنعه من إقناعنا بأنّ التنظيم الذاتي كافٍ، أو الادعاء بأنه يعود له وحده تحديد الإطار القانوني المعمول به، مع الوضع في الاعتبار الدروس المستفادة في هذا المجال من منصات التواصل الاجتماعي، وفي حين أنّ مدخلاته مهمّة إرساء الديمقراطية الكاملة.

١٩. على الشركات أن تفي بمسؤولياتها عن احترام حقوق الإنسان بما يتماشى مع المبادئ التوجيهية المتعلقة بالأعمال التجارية وحقوق الإنسان، والشركات مسؤولة عن المنتجات التي تتسابق لطرحها في الأسواق.

٢٠. وأخيرًا، قد يكون من المفيد استكشاف إمكانية إنشاء هيئة استشارية دولية معنية بالتكنولوجيات الشديدة الخطورة، على الرغم من أنّ هذا الحلّ ليس بسريع. وبإمكان هذه الهيئة أن تقدم وجهات نظر مختلفة بشأن كيفية مواءمة المعايير التنظيمية مع الأطر العالمية لحقوق الإنسان وسيادة القانون.

٢١. إن مستقبل حقوق الطفل يتطلب منا بناء الاتفاقيات التى تركز على الفئات المهملة من الأطفال نتيجة سيطرة البيئة الرقمية على حياة الأطفال، بالإضافة الى مراجعة وإصلاح وابتكار الحقوق التي نرغب في منحها للأطفال، وتعزيز آليات تنفيذ حقوق الطفل داخل البيئة الرقمية الآمنة.

٢٢. وجوب الالتزام بالإجراءات والتدابير الصادر عن لجنة الأمم المتحدة لحقوق الطفل فيما يتعلق بتوفير بيئة رقمية آمنة للأطفال وبصفة خاصة التزام الدول

الأطراف بعمل تشريعات وطنية وداخلية من شأنها ضمان توفير بيئة رقمية آمنة ومفيدة للطفل.

٢٣. وجوب التبادل الدولي الإقليمي في المجال التكنولوجي ونقل الخبرات الكافية من الدول المتقدمة الى الدول النامية للاستفادة من البيئة الرقمية الآمنة في تنمية وإعمال حقوق الطفل داخل هذه البيئة مما ينتج عنه حل لمشكلة الهوّة أو الفجوة الرقمية بين الدول المتقدمة والدول النامية الضارة بحقوق الطفل داخل البيئة الرقمية وذلك لتمكين أطفال الدول المتقدة منها دون أطفال الدول النامية.

٢٤. يجب تهيئة المجتمع العربي لمتطلبات مجتمع المعلومات لقضية البيئة الرقمية ودورها في تمنية الأطفال وحقوهم، وأن تكون القضية ذات أولوية أولي، باعتبار أن العصر المقبل هو عصر المعلومات.

**المصادر**:


١. أحمد عطا الله، تأثير اقتصاديات الذكاء الاصطناعي على النمو الاقتصادي، رسالة الماجستير، جامعة الأزهر، ٢٠٢٠.

٢. الامم المتحدة، تأثير التكنولوجيا الرقمية، https://www.un.org/ar/un75/impact-digital-technologies ، تاريخ الاضطلاع ٢٠٢٣/١١/٢٣.

٣. الأمم المتحدة، توصيات لحماية حقوق الأطفال والشباب على الإنترنت، مارس ٢٠٢١، https://news.un.org/ar/tags/lbyy-lrqmy ، تاريخ الاضطلاع ٢٠٢١١٧١٧.

٤. الامم المتحدة، حقوق الانسان، منشورات مكتب المفوض السامي لحقوق الانسان، حقوق الانسان والتكنولوجيا الرقمية اما التحالف من اجل توحيد المعايير العالمية، ٢٠٢٣، https://www.ohchr.org/ar/statements/2023/02/turk-addresses-world-standards-cooperation-meeting-human-rights-and-digital تاريخ الاضطلاع ٢٠٢٣١١٢١١٥.

٥. الامم المتحدة، دائرة الشئون الاقتصادية والاجتماعية، مسح الحكومة الالكترونية، مستقبل الحكومة الرقمية، ٢٠٢٢.

٦. الأمم المتحدة، مكتب المفوض السامي لحقوق الانسان، حماية حقوق الطفل في العصر الرقمي، https://www.ohchr.org/ar/NewsEvents/Pages/ProtectingChildrenDigitalAge.aspx .

٧. إيناس خلف الخالدي، حوكمة استخدام الذكاء الاصطناعي في العمل القضائي: قراءة قانونية في الميثاق الأخلاقي الأوروبي بشان استخدام الذكاء الاصطناعي في النظم القضائية وبيئتها، مجلة البحوث والدراسات الشرعية، مج١٠، ع١١٦، ٢٠٢١.

٨. عبد الرازق واخرون، تأثير الذكاء الاصطناعي على الجريمة الإلكترونية، المجلة العلمية لجامعة الملك فيصل – العلوم الإنسانية والإدارية، ٢٠٢١، مج٢٢، ع١.

٩. عمر مكى، القانون الدولي الإنساني في النزاعات المسلحة الحديثة، جنيف، اللجنة الدولية للصليب الأحمر، ٢٠١٧.

١٠. غفران محمد إبراهيم هلال واخرون، حوكمة الذكاء الاصطناعي ضمن أحكام القانون الدولي لحقوق الإنسان، مجلة دراسات: العلوم الشرعية والقانونية، المجلد ٤٩، العدد ٤، ٢٠٢٢.

١١. لجنة حقوق الطفل، التعليق العام رقم ٢٥(٢٠٢١) بشأن حقوق الطفل فيما يتعلق بالبيئة الرقمية، مارس ٢٠٢١م.

١٢. محمد عاطف إمام إبراهيم، الفضاء الإلكتروني وأثره على الأمن القومي للدول: الحروب الإلكترونية نموذجاً، المركز العربي الديمقراطي، ٢٠٢٢.

١٣. منشورات الاتحاد الدولي للاتصالات، مبادئ توجيهية لواضعي السياسات بشأن حماية الأطفال على الأنترنت، قطاع التنمية، ٢٠٢٠م.

١٤. منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة ، بمشاركة المركز الاقليمي للتخطيط التربوي، مركز من الفئة الثانية التابعة لليونسكو، مطبوعات اليونيسكو، الذكاء الاصطناعي والتعليم، ارشادات لواضعي السياسات.

١٥. ناجيرا سامبولى، التكنولوجيات الجديدة والأهداف العالمية، مطبوعات وقائع الامم المتحدة، https://www.un.org/ar/61413 تاريخ الاضطلاع ٢٠٢٣\١٢\١٤.

١٦. نشرة الاتحاد المصرى للتامين، الهجمات الالكترونية السيبرانية والتامين، عدد اسبوعى رقم ٦٧، ٢٠٢١، https://www.ifegypt.org/NewsDetails.aspx?Page_ID=1244 &PageDetailID=1324 تاريخ الاضطلاع ١٤\١٢\٢٠٢٣.

١٧. هايدي عيسى حسن، حقوق الإنسان في عصر الذكاء الاصطناعي: أرقام وآراء وحلول. مجلة الشريعة والقانون، ٢٠٢١، ٨٥(٥) .

**المصادر الاجنبية**:

1. Tai, M.C. , The Impact of Artificial Intelligence on Human Society and Bioethics. Tzu Chi Medical Journal, 32(4), 339-343. 2020 http://doi:10.4103/tcmj.tcmj_71_20
2. Pauwels, E. , How Can Multilateralism Survive the Era of Artificial Intelligence? Available at: https://www.un.org/ar/58597 2018.
3. Oxford Insights , Government AI Readiness Index 2021. Ottawa, 2022: IDRC.
4. Osonde A. Osoba, William Welser IV, The Risks of Artificial Intelligence to Security and the Future of Work, Copyright 2017 RAND Corporation.
5. Osoba, O.A. and W. Welser IV. The Risks of Artificial Intelligence to Security and the Future of Work. Santa Monica, CA: RAND Corporation, 2017.
6. National Science and Technology Council (NSTC). (2016). Preparing for the Future of Artificial Intelligence .
7. Narain, K., Swami, A., Srivastava, A., and Swami, S. , Evolution and control of artificial super intelligence (ASI): a management perspective. Journal of Advances in Management Research, 16(5), 2019,698-714. https://doi.org/10.1108/JAMR-01-2019-0006

8. Nakamitsu I., Responsible Innovation for a New Era in Science and Technology. https://www.un.org/ar/44899 .
9. Mpinga, E., Bukonda N., Qailouli S., and Chastonay P. ,Artificial Intelligence and Human Rights: Are There Signs of an Emerging Discipline? A Systematic Review. Journal of Multidisciplinary Healthcare, 2022, 15. https://doi.org/10.2147/JMDH.S315314
10. Meguenani, S., and Mokadem, C, The Role of Big Data in Supporting Sustainable Development in The Arab Countries. Journal of Information Studies and Technology, 2019.
11. https://www.merriam-webster.com ٢٠٢٣/١٢/٩ تاريخ الاضطلاع /
12. https://obamawhitehouse.archives.gov/sites/default/files/whitehouse_files/microsites/ostp/NSTC/preparing_for_the_future_of_ai.pdf.
13. Galindo, L., Perset K., and Sheeka F, An Overview of National AI Strategies and Policies. Going Digital Toolkit Note, No. 14, 2021.
14. Andersen, L, Human Rights in the Age of Artificial Intelligence, 2018 https://www.accessnow.org/cms/assets/uploads/2018/11/AI-and-Human-Rights.pdf
15. Almaria, A. ,Legal and Legitimate Confrontation of Privacy Violation in Social Media. Journal of legal and social studies , 2021 , 6(3), 825-850.
16. "Our rights in a digital world", summary report on the consultation of children for the present general comment.

**الوثائق الدولية**:

1. UNICRI (2020). Strategic Plan 2020-2025. https://unicri.it/sites/default/files/2020-07/UNICRI_AI_CentreStrategicPlan.pdf.
2. OHCHR (2012b). Human Rights Indicators a Guide to Measurement and Implementation, HR/PUB/12/5. New York, Geneva: UN.
3. OHCHR (2012b). Human Rights Indicators a Guide to Measurement and Implementation, HR/PUB/12/5. New York; Geneva: UN .
4. OHCHR (2012a). Guiding Principles on Extreme Poverty and Human Rights, A/HRC/21/39. New York; Geneva: UN.
5. OHCHR (2012a). Guiding Principles on Extreme Poverty and Human Rights, A/HRC/21/39. New York; Geneva: UN.

6. OHCHR (2011a). Guiding Principles on Business and Human Rights. HR/PUB/11/04. New York; Geneva: UN.

7. International Telecommunication Union (ITU), United Nations Activities on Artificial Intelligence (AI). Geneva: ITU, 2018 https://www.itu.int/dms_pub/itu-s/opb/gen/S-GEN-UNACT-2018-1-PDF-E.pdf.